الثورة المصرية فى الخامس والعشرين من يناير2011 والتحديات الاقتصادية فى المرحلة الراهنة أهم المظاهر- وسبل العلاج

د. محمود عبد الحافظ محمد عبد الله
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

مقدمـة :

تمر مصر بمرحلة تحول كبيرة يعاد فيها تشكيل فكر المجتمع والدولة وينبثق عنها نظام سياسى واجتماعى واقتصادى جديد ، فلا يزال الاقتصاد المصرى غير مستقر منذ اندلاع الثورة [1] ويرجع ذلك إلى حالة عدم الاستقرار المتأصلة فى الدول التى تمر بمرحلة انتقالية ، وتفاقم الأمر فى الاقتصاد المصرى بسبب تزامن مرحلة الانكماش فى الاقتصاد العالمى حيث أشار التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولى (آفاق الاقتصاد العالمى لعام 2012) إلى تخفيض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمى لعام 2012 إلى 3.5% مقابل 4% العام الماضى ، والآثار المترتبة على التباطؤ الحالى ، فقد ظل الأداء الاقتصادى فى حالة التباطؤ منذ بداية الثورة فى يناير 2011 حيث انخفض الناتج المحلى الإجمالى بنسبة 4% وقطاع الصناعة بنسبة 12% وانخفاض عائدات السياحة وتراجع الاحتياطى النقدى بالعملات الأجنبية ، فى الوقت الذى استجابت فيه الحكومة للمطالب الفئوية ، حيث عرضت تثبيت نحو 450 ألف عامل وموظف مؤقت ، ووافقت على زيادة فى الأجور 15% من ابريل 2011 ، والمعاشات 10% من يناير 2012 مما يزيد من الإنفاق العام ، تزامن ذلك مع زيادة

[1] هناك نظريات لتفسير الثورات والاتجاه إلى التحول الديمقراطى فى الدول النامية ، ومن أهمها نظرية الإحباط والتى تفترض أن التغيير فى النظام السياسى يحدث نتيجة للإحباط أى عندها تتأتى توقعات الفرد أو الجماعات مخالفة لمسار يجلبه الواقع ويتحقق شىء مخالف لطموحاتهم وتوقعاتهم فيحدث الإحباط مما يخلق غضبا شديدا يتحول إلى دافع للعدوانية تستهدف تغيير الوضع القائم واقعيا (محمد مختار قنديل / محمود خليفة جودة " أبعاد وتداعيات الثورة المصرية داخليا وخارجيا " يونيو2011 العدد 3404 مركز الدراسات الاقتصادية)

اقتراض الحكومة حيث سجل الدين العام المحلى عام 2011 زيادة بلغت 19,6% مقارنة بعام 2010 ، وارتفع الدين الخارجى بنسبة 6,9% ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم ، وتفاقم معدل البطالة ، وإقفال العديد من المصانع ، ومما ازداد الأمر سوء عودة العمالة المصرية من بعض الدول العربية مثل ليبيا واليمن، والانفلات الامنى الذى شهدته مصر منذ اندلاع الثورة.

وعلى الجانب الآخر هناك حقيقة يتعين أن نعيها جيدا وهى أن ما يعانى منه الاقتصاد المصرى ليس أمرا فريدا ...، انه أمر طبيعى ومتوقع أن يتعرض الاقتصاد إلى بعض الصعوبات إلا أن الخطورة تكمن فى عدم تبنى الحكومة برنامج عمل يتضمن مجموعة من السياسات الملائمة وقى توقيت مناسب، تؤدى إلى استعادة الأمن والاستقرار وتكون قادرة على تجنب الأضرار بالإصلاح الاقتصادى فى المستقبل على أساس نموذج اقتصادى أكثر شمولا ، وتلبى التوقعات المنتظرة على مستوى الشارع المصرى وتمثل خروجا أمنا بالاقتصاد المصرى من عثرته وكبوته.

ومن هنا يأتى الحديث عن أولويات السياسات الاقتصادية التى يتعين اتباعها فى المرحلة الراهنة لخروج الاقتصاد المصرى من أزمته الراهنة وتحقيق الانطلاقة ، حيث يكمن التحدى فى كيفية تقديم سياسات اقتصادية فى المستقبل القريب (قصيرة الأجل) تمثل بداية لتحقيق انطلاقة للاقتصاد المصرى فى المستقبل ، تتسم بالجرأة مع الدراسة الجيدة بشكل صحيح لتلبى طموحات وتوقعات المواطنون بعد الثورة ، وتضع الأسس اللازمة لمستقبل اقتصادى أفضل، وان مواجهة هذا التحدى من شأنه أن يزيل الكثير من الأسباب التى تكمن وراء ما يعانيه الاقتصاد المصرى من مشكلات اقتصادية ، أو على الأقل يقلل من تأثير تلك المشكلات إلى حد كبير ... ، وان يزيد من كفاءة الإدارة الاقتصادية والاستفادة من المناخ الديمقراطى والحوار الجاد للوصول إلى تصور علمى حول دور الدولة فى ظل هذا التحول ، كما انه يساعد على الاستفادة بما يتمتع به الاقتصاد المصرى من أوجه قوة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمجتمع .

فالأمر يتوقف على كفاءة إدارة المرحلة الانتقالية ، فهل يستطيع الرئيس المنتخب القادم قيادة الثورة والشعب والمجتمع لعبور مرحلة الانتقال الآمن، والذهاب بالشعب المصرى إلى مستقبل أفضل ..؟ وهل يستطيع شحذ همة الشعب والمجتمع

لبذل الجهد الإنتاجى المبدع ، وتحمل التكاليف الضرورية.... هذا ما سوف تتضح رؤياه فى المستقبل القريب ؟

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الحدث الذى تتناوله والتى تسعى إلى رسم إطار عام للتعامل مع سباب وتداعيات المشكلات الحالية الآخذة فى التصاعد بما يعيد للسياستين المالية والنقدية فعاليتهما ، ونحاول فى هذه الدراسة المشاركة فى وضع تصور ورؤية لمستقبل مصر بعد الثورة ،وكيفية النهوض والارتقاء بالأوضاع الاقتصادية ، ويتيح للمجتمع بمؤسساته المختلفة اختيار مسار التنمية فى المرحلة المقبلة دون عقبات تكبل هذا المسار .

الفروض:

1- إن معظم المشكلات الاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى فى المرحلة الراهنة ليست بسبب الثورة ، وإنما تمثل تراكمت النظام السابق.
2- إن الخروج من مرحلة الكساد التى يعانى منها الاقتصاد المصرى فى المرحلة الراهنة يتطلب اتخاذ سياسات اقتصادية فى الأجل القصير ، تكون بداية لانطلاقة كبرى للاقتصاد فى الأجلين المتوسط والطويل .

منهج البحث :

يستخدم الباحث الأسلوب التحليلى القائم على المنهج الاستقرائى والوصفى مستعينا فى ذلك بالمراجع الأجنبية والعربية الحديثة.

خطة البحث:

يتناول البحث من خلال تقسيماته التى تحاول الإجابة على العديد من التساؤلات لعل من أهمها الآتى :

هل انهار الاقتصاد المصرى نتيجة الثورة ؟ هل كان الاقتصاد المصرى قبل الثورة يتمتع بالقوة و له قدرة تنافسية عالمية ؟ وهل ستتغير السياسة الاقتصادية ؟ هل كانت هناك سياسة اقتصادية لمصر خلال العقد السابق ؟ هل يمكن لمصر أن تصبح من الدولة الناشئة الكبرى؟ وهل يمتلك الاقتصاد المصرى مقومات زيادة قدرته التنافسية؟ و كيف ؟ و غيرها من الأسئلة.

إن القراءة الصحيحة لآثار الثورة المصرية وأبعادها الاقتصادية تشمل نقاط رئيسية: أولاً الوضع الاقتصادى قبل الثورة ، وثانيا: الوضع الاقتصادى لمصر منذ اندلاع ثورة 25 يناير وحتى المرحلة الراهنة والمستقبل القريب ، وانطلاقا من التساؤلات السابقة ومحاولة إثبات الفروض السابقة يتكون البحث من المباحث الآتية :

المبحث الأول : أهم مشكلات الاقتصاد المصرى خلال العشر سنوات ما قبل الثورة
المبحث الثانى : واقع الاقتصاد المصرى وما يعانيه من مشكلات فى المرحلة الراهنة
المبحث الثالث : السياسات المقترحة الواجبة الاتباع لعلاج المشكلات الاقتصادية الراهنة وتحقيق انطلاقة للاقتصاد المصرى

المبحث الأول
أهم مشكلات الاقتصاد المصرى خلال العشر سنوات ما قبل الثورة

يمثل هذا المبحث محاولة جادة من الباحث لتحديد ما يعانيه الاقتصاد المصرى من مشكلات اقتصادية سواء كانت موجودة قبل الثورة ، وما حدثت بعد الثورة ، وفى هذا الصدد فان هناك أمرين هامان لابد من استعراضهما وهما :

الأول : إن إبراز المشكلات الاقتصادية الحالية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، لا يعنى أن معظمها ناتج بشكل مباشر عن الثورة المصرية بل إن هناك مشاكل كان يعانى منها الاقتصاد المصرى قبل الثورة المصرية لعل من أهمها السياسات الاقتصادية التى طبقت فى مرحلة ما قبل الثورة والتى ساهمت فيما يعانيه الاقتصاد المصرى فى الوقت الحالى من مشكلات اقتصادية ، فالثورة المصرية غير مسئولة عن كل ما يعانيه الاقتصاد المصرى من مشكلات فى المرحلة الراهنة ، وان كانت مسئولة عن بعضها .

الثانى : إن وجود المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى والتى سيتم استعراضها فى هذا المبحث ، لا ينفى **<u>وجود أوجه قوة متعددة فى الاقتصاد المصرى</u>** لعل من أهمها فيما يتمتع به الاقتصاد المصرى من مقومات تتمثل فى قوة بشرية ومن سوق واسعة ومتنوعة ومن بنية أساسية تستوعب متطلبات التنمية فى المرحلة الراهنة والمتوسطة بالإضافة إلى موقع جغرافى متميز .

وهنا يجب أن ننوه إلى ما يواجه الباحث فى شئون الاقتصاد المصرى من صعوبة فى الحصول على البيانات الصحيحة التى تعكس حقائق مختلف المتغيرات الاقتصادية نتيجة لنقص البيانات وعدم حداثتها وشمولها وتناقضها فيما بينها لعل من أهم الأمثلة على ذلك بيانات معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ومعدل التضخم ومعدل البطالة ...الخ

لقد كانت حكومات النظام السابق تشيد بقوة الاقتصاد المصرى و قدرته التنافسية ودللت على ذلك بتقارير وأرقام وإحصاءات منها المحلى ومنها الدولى فهل كان الاقتصاد المصرى حقا قويا. فيما يلى استعراض لأهم المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى قبل اندلاع الثورة:

أولا : القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى:

يمكن الحكم على مدى قدرة اقتصاد ما التنافسية باستخدام مؤشر التنافسية للاقتصاد Global Competitiveness index حيث نجد أن ترتيب مصر 81 من بين 139 دولة عام 2010 متراجعا عن عام 2009 كان ترتيبه (79) و متراجعا عن 2006 و الذى كان فى المرتبة 50 ، مما يدلل على تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى مقارنه بنفسه خلال الفترات السابقة ، و مقارنة بالدول الأخرى المجاورة و لها نفس الظروف و كان الاقتصاد المصرى سابق لها بكثير ، فالاقتصاد السعودى فى المرتبة 21 و الإمارات 25 و قطر 17 و تونس الدولة التى أشعلت فتيل الثورة ترتيبها 32 .

ثانيا : الدعـــــم

إن من أهم القضايا التى أثارت جدلا كبيرا فى الفترة الأخيرة قضية الدعم وحجم الدعم ونوعه و طريقة توزيعه ،وهل هو نقدى أم عينى و الكثير من هذه الأمور الشائكة ، على أن قدرا كبيرا من الدعم قد لا يصل إلى مستحقيه فضلا عن سوء تخصيص الموارد الاقتصادية نتيجة لتشوه الأسعار وعدم توافر الحوافز السليمة للمنتجين وارتفاع التكلفة المالية للدعم فى الموازنة العامة للدولة ، وسوف نكتفى فى هذا المجال بتوضيح بعض الخطوط الرئيسية فقط .

جدول رقم (1)

يوضح تطور إجمالى الدعم فى مصر القيمة بالمليار جنيه

2012/11	2011/10	2010/09	2009/08	2008/07	2007/06
158	129	103	127	92	58

المصدر : وزارة المالية -الموازنة العامة للدولة 2008/07-2012/011 ص34

بلغ الدعم المباشر المقدم من الحكومة بمبلغ 2 مليار جنية فى عام 1981، ثم أصبح 6 مليار جنية مع بداية الحكومة السابقة للثورة عام 2002 ، ليصل إلى 58 مليار جنية عام 06/ 2007 ، منذ ذلك الوقت بدا الحديث على ضرورة ترشيد الدعم و تحويله لدعم نقدى والعبارة الشهيرة "الدعم لم يصل لمستحقيه" ، والدعم نوعين النوع الأول و هو القديم و المتعارف علية وهو دعم السلع الأساسية والذى تظهر أرقامه صريحة فى الموازنة العامة للدولة، ويشمل دعم السلع التموينية ورغيف الخبز، ودعم

الأدوية الأساسية والتأمين الصحى و دعم الصادرات السلعية وغيرها من أوجه الدعم الثابتة

أما الدعم غير المباشر الذى استحدثته الحكومة عام 2005 وهو الفرق بين تكلفة الإنتاج وثمن البيع بالأسعار الاقتصادية (أو سعر التصدير) ويشمل جميع المنتجات البترولية (بنزين وكيروسين وسولار ومازوت وغاز طبيعي) والكهرباء ومياه الشرب على اعتبار أنها تكلفة الفرصة البديلة ومنذ ذلك التاريخ بدأ الحديث عن الدعم بمفهومه الشامل (الذى يشتمل كل من الدعم السلعى المباشر والدعم غير المباشر) ، و بالطبع كلما ارتفع ثمن البترول فى السوق العالمى ارتفع مقدار الدعم (وفقا لمفهومه الشامل) و نتيجة لهذه الإضافة قفز الدعم بحوالى 40 مليار جنية مره واحده عام 2007/06 ليصبح الاجمالى 58 مليار و بذلك يكون مقدار الدعم الحقيقى 18 فقط ، و أشارت إحدى الدراسات 2 إلى أن حجم الدعم فى الموازنة العامة المصرية، قفز من حوالى 7 % من إجمالى الإنفاق العام فى 2005 إلى 26% فى 2011 نتيجة للارتفاع الحاد فى أسعار السلع الغذائية و زيادة أسعار الوقود عالمياً حيث يبلغ حجم الدعم على الطاقة فقط حوالى 70 % من إجمالى قيمة الدعم فى 2010/2009، بينما يمثل دعم السلع التموينية 18% فقط من حجم الدعم، وأكدت المناقشات أن المشكلة تبرز فى أن 33 % من الدعم البترولى يذهب إلى الخُمس الأغنى فى مصر فى حين يحصل الأكثر فقراً على 3,8 % فقط فى المناطق الحضرية، وتبلغ نسبة دعم المنتجين الزراعيين 11%، ما يؤدى إلى إهدار أموال الدعم بذهابها إلى غير مستحقيها.

وبهذا تتضح حقيقة سياسة الدعم فى آخر عشر سنوات ، هذا بالإضافة إلى أنها تميزت بخاصيتين رئيسين هما : عدم الكفاءة الاقتصادية و عدم العدالة الاجتماعية .

[2] مركز الدراسات المالية والاقتصادية ندوة بعنوان "سيناريوهات للخروج من المأزق الاقتصادى فى العام التالى للثورة " يناير 2012، ص

ثالثا : مشكلة الديون

لقد تركت لنا الحكومة السابقة قبل الثورة عبء مالى ضخم ، ستدفعه كل الأجيال القادمة بلا شك ، وسنبدأ بتوضيح كلا من المديونية الخارجية والداخلية

1- : المديونية الخارجية:

لقد بلغ رصيد المديونية الخارجية لمصر نحو ٣١,٥ مليار دولار فى ٢٠٠٩ اى ما يعادل ١٧٦ مليار جنيه*[3] ، وبلغ الدين الخارجى الحكومى نحو ٢٥,٥ مليار دولار ما يعادل ١٤٣,١ مليار جنيه بنسبة ٨١٪ من اجمالى الدين الخارجى . و رغم ان هذه المعدلات تعد فى الحدود الآمنة ، إلا أننا نعلم الثمن الذى دفعته مصر سياسيا لتخفيض ديون مصر المستحقة للدول الدائنة أعضاء نادى باريس بنسبه ٥٠٪ من صافى قيمتها وإعادة جدولة الجزء المتبقى من الديون بشروط ميسرة، فضلا عن إلغاء ديون مستحقة لبعض الدول العربية بلغت قيمتها نحو ٦,٢ مليار دولار.

2 - : الدين الداخلى (الصدمة الكبرى)

لقد بلغ صافى رصيد الدين العام الداخلى فى 2010 حوالى 888 مليار جنيه بنسبة ٧٣,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى بلغت قيمته ١٠٣٨,٦ مليار جنيه مقوما بأسعار السوق الجارية وهذا الرصيد الكبير جاء نتيجة سياسات مالية غير ملائمة على مدار عده سنوات ، و تعتبر هذه النسبة مرتفعة فهى من أعلى النسب بين غالبية الدول العربية والأجنبية، فلقد بلغت هذه النسبة فى الأردن 38,2٪، وموريتانيا 22,3٪، وسوريا ١٧٪، والجزائر ٦,٧٪، واليمن ٦,٦٪. ويوضح الجدول التالى تطور حجم الدين وعبء فوائده .

[3]*سعر الصرف الدولار يساوى 5,9جم

جدول رقم (2)

تطور اجمالى الدين العام وعبء الدين القيمة بالمليار جنيه

البيان	/06 2007	/07 2008	/08 2009	/09 2010	/10 2011	/11 2012
اجمالى الدين العام	664	719	820	962	1144	1301
عبء الدين	48	51	54	73	81	114

المصدر : البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية أعداد مختلفة

وتعتبر نسبة الدين العام بشقيه المحلى والخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى، من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة للحكم على مدى سلامة مستوى الدين العام، وهو المعيار المستمد من معاهدة ماستريخت كشرط لدخول الكتلة النقدية للاتحاد الأوروبي، وفقا لذلك المعيار يجب ألا تتجاوز تلك النسبة ٦٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى حتى يمكن القول بأن الدين العام يتحرك فى حدود آمنة، وقد بلغت هذه النسبة لدينا فى عام ٢٠٠٩ حوالى ٩٠,٧٪ .

وقد بلغ متوسط نصيب الفرد فى الداخل والخارج من إجمالى أعباء الدين العام الحكومى الداخلى والخارجى نحو 3872 جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد فى الداخل فقط (باستبعاد المصريين بالخارج) من إجمالى عبء خدمة الدين العام الحكومى الداخلى والخارجى حوالى 4917 جنيها لنفس العام، فى حين أن الدين العام الداخلى ينمو بمعدل أعلى من النمو الاقتصادى مما يؤدى إلى ضعف قدرة الدولة على سداد ديونها لو استمر الوضع على هذا الحال فى المستقبل .

رابعا : مؤشرات الفقـــــر فى مصر

وفقا لتقرير البنك الدولى فان معدل النمو و الأداء الاقتصادى الكلى فى مصر لم يؤد إلى تحسن فى مستوى معيشة الفقراء، فقد ارتفعت نسبة الفقر فى مصر بالنسبة لإجمالى السكان إلى نحو 23,4٪ عام ٢٠٠٩ مقابل نحو ٢٠٪ عام ٢٠٠٧.

ومع عدم إحداث تنمية متوازنة أصبح الفقر فى مصر ظاهرة ريفية، حيث يمثل فقراء الريف أكثر من ٧٧٪ من جملة الفقراء فى مصر، كما تؤكد خريطة الفقر فى

مصر أن الفقر يتركز بشدة فى محافظات الصعيد حيث يتركز (٧٩٤) قرية من أفقر ألف قرية فى محافظات كل من المنيا وأسيوط وسوهاج.

أما فيما يتعلق بمستوى الفقر أو الرفاهة فى المجتمع فيجب استخدام أسلوب علمى متعارف عليه و ليس الأساليب التى ابتدعتها الحكومة السابقة بالتعبير عن رضا المواطن بحجم مبيعات السيارات أو مبيعات أجهزة التكييف أو عدد خطوط التليفون المحمول المباعة.

إن من أهم المقاييس المستخدمة لقياس الفقر او الرفاهة هو دليل التنمية البشرية Human Development Index وهو مقياس مقارن لمتوسط العمر المتوقع ، ومحو الأمية والتعليم ومستويات المعيشة بالنسبة للبلدان فى جميع أنحاء العالم، بل هو وسيلة لقياس مستوى الرفاهة فى المجتمع. وقد جاء ترتيب مصر رقم ١٢٣ من ١٨٢ دولة عام ٢٠٠٩ ، كما جاء ترتيبها فى دليل الفقر البشرى ٨٢ ضمن ١٣٥ دولة تضمنها التقرير لنفس العام[4]. الأمر الذى يعكس بالضرورة تدهور الحالة الاجتماعية و الاقتصادية للمواطن المصرى مقارنة بباقى دول العالم .

خامسا : النمو الاقتصادى

لقد أشاد وزراء الحكومة السابقة قبل الثورة ، بتحقيق معدل النمو فى إجمالى الناتج القومى ووصوله إلى أعلى من 6 % و تراجعه إلى 5 % فقط أثناء الأزمة العالمية و كيف أن الأزمة المالية أثرت على دول العالم اجمع إلا مصر ، وفيما يلى نوضح تطور لقيمة الناتج المحلى الإجمالى

[4] United Nations Development Program, Egypt Human Development Report 2010: Youth in Egypt: Building our Future (United Nations Development Program the Institute of National Planning, Egypt, 2010).

جدول رقم (3)

يوضح تطور الناتج المحلى الاجمالى فى مصر القيمة بالمليار جنيه

2008/07	2009/08	2010/09	2011/10	2012/11
745	896	1420	1207	1372

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولى القسم الثانى " الاقتصاد المصرى فى مواجهة الأزمة " التوازن الاقتصادى المالى فى ظل تراجع معدلات النمو –خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام 2010/09 ، ص56

وإذا سلمنا بحقيقة هذه المعدلات ، إلا أن الاقتصاد المصرى كان يعانى من مشاكل عديدة تمثلت فى الاتى :

1- لقد عانى الاقتصاد المصرى من اختلالات هيكلية ومؤشرات اقتصادية سلبية تعكس ضعف اقتصادى تمثلت فى الاختلال مابين الاستهلاك والإنتاج ، ومابين الادخار والاستثمار، ومابين النفقات العامة والإيرادات العامة ، بالإضافة إلى العجز المزمن فى الميزان التجارى وعجز الموازنة العامة وتزايد الدين المحلى وارتفاع معدل التضخم ....الخ .

2- انخفاض متوسط نصيب الفرد فى مصر مقارنة ببعض الدول والذى بلغ 2,7 ألف دولار سنويا ،مقابل 7,6 ألف دولار سنويا فى لبنان ، و4 آلاف دولار سنويا فى تونس ، و8,3 ألف دولار فى البرازيل ،و26 ألف دولار فى إسرائيل ، و17 ألف دولار فى كوريا الجنوبية ، و8,5 ألف دولار سنويا فى تركيا.

3- سؤال آخر يطرح نفسه ، هل معدلات النمو التى تحققت هى انعكاس لتحقيق طفرة تكنولوجية حقيقية أدت إلى تنمية فى القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية ، أم هى نتائج اعتمدت على الإيرادات الريعية ؟ مثل ارتفاع أسعار البترول وزيادة إيرادات السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج و قناة السويس .

4- صاحب ارتفاع معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى عدم العدالة فى توزيع الدخل واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، فإن اى زيادة فى النمو الاقتصادى ليس لها قيمة ما لم تنعكس على المواطن المصرى فالهدف من النمو الاقتصادى هو تحسين وضع الفرد اقتصاديا و اجتماعيا و لكن هذا لم يحدث ، ذكرت الحكومة السابقة للثورة أنها مسألة وقت وسرعان ما سيشعر المواطن بهذا النمو ،إلا أن الحقيقة إن المواطنين ازدادوا فقرا لترتفع نسبة الأفراد تحت خط الفقر لتصل إلى

23 % فى الوقت الذى تتحدث فيه الحكومة عن إنجازاتها الاقتصادية ، وأن الأغنياء ازدادوا غنيا والفقراء ازدادوا فقرا ، فلقد اتسعت الهوة بين طبقات المجتمع ومع هذا الصراع بدأت الطبقة الوسطى فى التآكل و مع تزايد الضغوط عليها انحدر بعضها فى الطبقات الدنيا، كما زادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتفاقم الشعور بعدم المساواة فى الحصول على الفرص الاقتصادية، خاصة فى العقد الأخير من الحكم السابق .5

سادسا : الفســـــــاد

يتساءل الباحث من خلال انطباعاته انه لم يكن احد يتخيل أو يتصور أن العهد السابق الذى بدا بمحاربة الفساد الذى انتشر بعد الانفتاح الاقتصادى و ذلك بمحاكمات واسعة ضد الفساد أن ينتهى عهده بهذا القدر من الفساد[6] ، وتزاوج السلطة والمال ، فمنذ اندلاع الثورة لا يمر يوم إلا و نكتشف قضية فساد جديدة لمسئول كان احد أركان النظام السابق الذى فسد وافسد فى الاقتصاد .

أليس من العجيب أن الحكومة التى لم يكن لديها غير جملة واحده هى " محدودية الموارد و الانفجار السكاني" ! . لنكتشف اليوم أن جميع قضايا الفساد بمليارات الدولارات ،أما عن مؤشرات الفساد ، فقد وصل عدد قضايا الفساد بجهاز الكسب غير المشروع لنحو سبعين ألف قضية سنويا ، وتقدر خسائر مصر بسبب الفساد بحوالى ستة مليارات دولار سنويا ، بينما قدر البعض حجم اقتصاديات الفساد فى مصر بنحو 25% من الناتج المحلى الإجمالي7 ، هذا وقد ذكر احد الأساتذة الاقتصاديين 8إن الخسائر التى تكبدها الاقتصاد الوطنى منذ بداية ثورة 25 يناير والتى تعدت 100 مليار جنيه هى خسارة زهيدة وتعتبر ثمناً للتغيير والخروج من عصر الفساد الذى رجع بالبلاد للخلف عشرات السنين .

---

[5] صندوق النقد الدولى ، تقرير صندوق النقد الدولى (آفاق الاقتصاد العالمى) 2012 ، ص 12

[6]بحثت لجنة استرداد الأموال المهربة برئاسة رئيس جهاز الكسب غير المشروع إجراءات إعادة أرصدة الرئيس السابق و18 مسئولا سابقا، فى مايو 2011، وخاطبت اللجنة 13 دولة عربية وأوروبية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتجميد أموالهم، وصلت قيمة تلك الأموال المهربة إلى ما تعدى 225 مليار دولار معظمها فى بريطانيا وسويسرا وإسبانيا وفقا لتقديرات تقارير الهيئات المالية الدولية.

[7]ماجد عباس محمود وآخرين ، بحث "مصر بعد 25يناير " مقدم لمسابقة بحثية بجامعة القاهرة ، القاهرة 2011, ص6

8 د. باهر محمد عتلم- رئيس قسم الاقتصاد بجامعة القاهرة الأسبق

وقد جاء ترتيب مصر فى مؤشر الفساد Corruption Perceptions Index عام 2004 أول عام لظهور هذا المؤشر الدولى 77 من أصل 140 دولة شملهم المؤشر، و فى عام 2008 كانت مصر فى المرتبة 115 من بين 180 دولة شملهم التصنيف ، هل يعقل إن مصر تأتى فى هذه المرتبة المتأخرة على مستوى العالم ؟

وبالطبع فان انتشار الفساد أدى بشكل كبير إلى إضعاف التنافسية للاقتصاد المصرى ففى التقرير الأخير للتنافسية العالمية ذكر إن 20 % من أسباب ضعف التنافسية للاقتصاد هو الفساد ، وفى مؤشر سهولة أداء الأعمال Ease of Doing Business Index و هو يقيس مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية ، و رغم الجهود الكبيرة التى بذلت فى مجال التنمية الإدارية ، إلا أن مصر لم تتقدم بشكل واضح ، ففى آخر تقرير عام 2010 ذكر أن مركز مصر الحالى 106 بين دول العالم ! ، وذكر التقرير بشكل صريح أن أهم الأسباب التى أدت إلى ذلك هو انتشار الفساد ، وعلى مستوى الدول العربية جاء ترتيب مصر العاشر من بين ٢٠ دولة شملها التقرير ، وفى نفس الوقت تقدمت الترتيب العالمى دول عربية أخرى مثل قطر التى جاءت فى الترتيب ٢٢، ودولة الإمارات العربية المتحدة الترتيب ٣٠، وسلطنة عمان الترتيب ٣٩.[9]

إن الفساد بصورته الكلية لا يقتصر فقط على الاستيلاء على الأموال العامة أو بيع أراضى الدولة أو شركات القطاع العام بأسعار بخسة وانتشار الرشوة والمحسوبية داخل كل مؤسسات الدولة ،ولكنه يشمل أيضا سوء الإدارة ، فسوء الإدارة والتنظيم يؤدى إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمجتمع بشكل كفء ، وهو ما يعنى إهدار للموارد المتاحة ، بالإضافة إلى انعدام مبدأ المحاسبة مما ساعد بشكل كبير على انتشار الفساد فى مصر .

سابعا : مشكلات أخـــرى

من الصعب أن يستطيع اى باحث أن يلخص كل مشاكل الاقتصاد المصرى فى بحث واحد إلا إننا نحاول فى هذا البحث أن نتناول أهمها ، فبالإضافة إلى ما تم استعراضه يمكننا أن نتناول أهم المشكلات الأخرى فى إيجاز ومنها على سبيل المثال:

[9] Ministry of State for Economic Development, Egypt, and the World Bank. 2007. Arab Republic of Egypt- A poverty assessment update, report no. 39885- EGT, September, 2007.

- انتشار العشوائيات فى أنحاء القاهرة الكبرى ، حيث بلغ عدد سكان المناطق العشوائية نحو 13 مليون نسمة اى نسبة 17 % من سكان بدون خدمات أساسية .
- ارتفاع معدل التضخم كيف كان يعيش المواطن المصرى فى هذا الغلاء الفاحش؟ إذا ادعى النظام إن الأجور تضاعفت أكثر من 100 % خلال العشر سنوات الأخيرة ؟ فالسؤال الأهم بكم تضاعفت الأسعار 300% أو 400 % ؟ ، بينما فى المقابل توزع أراضى الدولة بالمجان على المحظوظين أو تباع بأسعار بخسة إهدارا للموارد المتاحة للمجتمع .
- ارتفاع لمعدل البطالة الذى تراوح نحو 10 % قبل الثورة ، حيث اعترفت الحكومة السابقة أن هناك حوالى 800الف شاب يدخلون سوق العمل سنويا وان القطاع الحكومى لا يستطيع أن يستوعب أكثر من 170الف شاب فى أعمال منتجة[10], والأوضاع السيئة للشباب المصرى الذين لم يجدوا فرصة عمل داخل مصر عند محاولات هروبهم إلى الخارج من الهجرة غير المشروعة وما واجهه هؤلاء من صعوبات وتعرضهم للنصب و للموت من اجل اقتناص فرصة عمل بالخارج ، هذا بالإضافة إلى العجز فى الميزان التجارى والذى يعتبر المؤشر الحقيقى على القدرات الإنتاجية الحقيقية للدولة ومدى قدرتها الذاتية على استيفاء احتياجاتها السلعية، فقد بلغت قيمة هذا العجز نحو 25,5 مليار دولار عام 2009 ، و الذى يتزايد بمعدل 7 % كل عام .

وبعد هذا التحليل للمشكلات الاقتصادية فى العشر سنوات ما قبل الثورة ، لم يكن من الغريب أن تخرج ثورة شعبية خالصة ولدت من رحم الظلم والاستبداد و القهر وعدم المساواة، وتطلع الشباب المصرى إلى مستقبل أفضل لمصرنا العزيزة ولا يكون من العجيب أن يكون شعارهم الأول : عيش ..... حرية ..... عدالة اجتماعية.

[10] د مصطفى السعيد " الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة " دار الشروق ،2002 ، ص 9

المبحث الثانى
واقع الاقتصاد المصرى وما يعانيه من مشكلات
فى المرحلة الراهنة

مقدمة :

لقد حققت ثورة 25 يناير 2011 العديد من المكاسب السياسية ، إلا أن تأثيرها على المستوى الاقتصادى لم يكن على المستوى المأمول منه ، حيث أثرت الثورة سلبا0*نتيجة لتفاقم معدل البطالة وارتفاع الأسعار، وركود النشاط الاقتصادى ،هذا بالإضافة إلى تدنى إيرادات السياحة ،وإقفال العديد من المصانع ، ومما ازداد الأمر سوء عودة العمالة المصرية من بعض الدول العربية مثل ليبيا واليمن، والانفلات الامنى الذى شهدته مصر منذ اندلاع الثورة .

وفيما يلى رصد لأهم المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى فى المرحلة الراهنة والتى تتمثل فى الاتى[11] :

أولا : ركود النشاط الاقتصادى .. التضخم والبطالة

تشير المؤشرات الاقتصادية الحالية إلى تعرض الاقتصاد المصرى إلى حالة ركود ،ومظاهر ذلك عديدة لعل من أهمها : ارتفاع معدلات البطالة (حيث أثبتت التجارب السابقة أن النماذج والسياسات الاقتصادية المطبقة لم توفق فى فى معالجة مشكلة البطالة) ، وغلق الكثير

من المصانع وانخفاض استخدام الطاقة الإنتاجية فى عدد آخر منها.[12]. وخاصة فى المدن الجديدة مما يؤدى إلى انخفاض معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ، ولا

---

*1 رصد معهد التخطيط القومى الخسائر الإجمالية حتى منتصف مارس بنحو 37 مليار جنيه بسبب توقف عدد كبير من الشركات المصرية المنتجة والمصانع الكبرى بالمدن الصناعية ، وانخفاض تحويلات المصريين بالخارج والتى تمثل 8% من الناتج القومى المصري، وانخفاض الصادرات السلعية حوالى 6% فى الشهر الأول من الأزمة ووصل إلى 40% حاليا غير سقوط قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار واليورو والين اليابانى وغيرها، اذ سجل الجنيه أدنى مستوى له فى السبع سنوات الأخيرة .

[12] تشير بعض التقديرات إلى أن عددا كبيرا من المصانع يعمل بنحو نصف طاقته نتيجة عدم انتظام العمالة وعدم توافر الخامات ومستلزمات الإنتاج اللازمة، إضافة إلى أن خسائر قطاع الصناعة التحويلية والإستراتيجية خلال الفترة من 28 يناير وحتى 5 فبراير بلغت نحو 2.7 مليار جنيه،(المصدر: ماجد عباس محمود وآخرين ، بحث "مصر بعد 25يناير" مرجع سابق ص 9)

تقف مظاهر الركود على ما تقدم إذ يضاف إلى ذلك تزايد حالات التعثر لدى الكثيرين من رجال الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، وانخفاض معدلات الائتمان المصرفى ، وهبوط عائدات السياحة ،والانخفاض الكبير فى معدلات الاستثمار، وزيادة حالات الإفلاس أمام المحاكم.

وقد صاحب ركود النشاط الاقتصادى ارتفاع معدلات التضخم ، نتيجة لزيادة الضغوط التضخمية بعد الثورة بسبب تصاعد المطالب الفئوية لزيادة دخولهم دون ان يقابله زيادة حقيقية فى الإنتاج، بالإضافة إلى قرارات الحكومة بدفع تعويضات للمتضررين فى أحداث يناير، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والخامات المستوردة من الخارج ، وكما هو معروف كان معدل التضخم فى مصر قبل الثورة مرتفعا نسبيا عما هو موجود فى كثير من بلدان المنطقة، إذ بلغ نحو 11% فى فبراير 2011، وقد ارتفع هذا المعدل بعد الثورة إلى نحو 17% فى شهر مارس 2011 ، وتوقع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء[13] زيادة معدل التضخم خلال الفترة المقبلة نتيجة للقرارات الحكومية بزيادة الأجور والمعاشات الأخيرة ، وفى ظل انخفاض معدل استخدام الطاقات الإنتاجية، والوقفات الاحتجاجية، وارتفاع سعر صرف الدولار يتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى ما يقارب من 14% خلال الفترة المقبلة .

مما دعا احد الخبراء الاقتصاديين [14] إلى توصيف مشكلة الاقتصاد المصرى بأنها تتمثل فى المعاناة من الركود التضخمى، ركود ممثل فى: انخفاض الطاقات الإنتاجية المستغلة، ارتفاع معدل البطالة إلى أعلى من 12% بعد أن كان أقل من 10، وارتفاع عدد حالات الإفلاس، وتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمى الصادر عن صندوق النقد الدولى لعام 2012 أن يسجل معدل نمو فى الناتج المحلى الاجمالى انخفاضا، يصاحب ذلك ارتفاع معدل التضخم إلى 12% بعد أن كان 11% ، وتوقع مزيد من التضخم بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصرى، واستمرار عجز ميزان المدفوعات ليسجل 2,6% من الناتج المحلى الاجمالى عام 2012.

13 الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء" دراسة عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لثورة 25 يناير " 12 أبريل 2011

14 د. سلطان أبو على " الاقتصاد المصرى بعد الثورة : وجهة نظر" شركاء التنمية للبحوث والاستشارات -ا القاهرة يونيو 2011

وهذا الوضع يتطلب حزمة سياسات متكاملة لمعالجة اجتماع الضدّين فى آن واحد تستخدم السياسات المالية والنقدية والتجارية بطريقة تحقق توازن المعالجة للخروج من المشاكل .[15]

وكان من الطبيعى أن يترتب على الركود تزايد معدلات البطالة حيث بلغ معدل البطالة 12,4% من قوة العمل[16] ، والتى تعد من اخطر ما يهدد الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى مصر ، ولقد ساهم فى تفاقم هذه الظاهرة عودة أعداد كبيرة ممن كانوا يعملون بدولتى الجماهيرية الليبية واليمن ، فضلا عن الإعداد المتزايدة التى فقدت عملها فى الكثير من المصانع والأنشطة السياحية نتيجة الركود الذى أصاب الاقتصاد المصرى ، بالإضافة إلى العاملين الجدد الذين يدخلون سوق العمل سنويا.

الأمر الذى يؤكد تفاقم الظاهرة وتزايد خطورتها ، وعدد كبير من الداخلين الجدد لسوق العمل من كافة المصادر يقضون حاليا فترات طويلة فى حالة بطالة بحثا عن العمل الذى لا يجدونه فى كثير من الأحيان، وأمام تلك الضغوط يضطر الكثير من الشباب ، إما إلى الهجرة إلى الخارج ، أو قبول وظائف لا تتماشى مع مؤهلاتهم ومهاراتهم، وهو ما يمثل هدرا للموارد التى أنفقت على تأهيلهم ، وعاما بعد آخر ترتفع أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

وأخذا فى الاعتبار المستويات الحالية للبطالة فإن التعامل مع مشكلة البطالة فى المستقبل سوف يتطلب ضرورة القيام باستثمارات ضخمة تتجاوز إمكانيات الاقتصاد المصرى حاليا[17].

---

[15] د. سلطان أبو على " الاقتصاد المصرى بعد الثورة : وجهة نظر" المرجع السابق

[16] البنك المركزى المصرى - النشرة الإحصائية الشهرية للبنك – ديسمبر 2012

[17] محمد مختار قنديل / محمود خليفة جودة " أبعاد وتداعيات الثورة المصرية داخليا وخارجيا " يونيو 2011 العدد 3404 مركز الدراسات الاقتصادية

ثانيا : عجز ميزان المدفوعات .. انخفاض الاحتياطى النقدى بالعملات الأجنبية وتزايد الضغوط على سعر صرف الدولار الامريكى .

يرجع حدوث العجز فى ميزان المدفوعات المصرى بعد الثورة إلى تزايد قيمة الواردات بمعدلات كبيرة نتيجة لارتفاع فاتورة السلع الغذائية والمواد الخام بسبب ارتفاع الأسعار العالمية لسلع الواردات، حيث بلغت واردات مصر عام 2010 نحو 50,3 مليار دولارا ، وبصفة خاصة واردات الغذاء، حيث تعد مصر من أكبر دول العالم استيرادا للقمح، والذى اتجهت أسعاره نحو الارتفاع بصورة واضحة فى عام 2011، نظرا للظروف المناخية السيئة التى مر بها العالم فى هذا العام.

هذا بالإضافة إلى إن مصر تستورد جانبا كبيرا من السلع المصنعة والسلع نصف المصنعة والمواد الخام حيث يدخل الإنتاج المصرى من الخامات نحو 60% خامات مستوردة(تمثل مدخلات الإنتاج المصرى) ، ومن ناحية أخرى انخفاض الصادرات السلعية مما أدى إلى تزايد عجز الميزان التجارى ، حيث انه مع نقص الإنتاج المحلى من المتوقع أن ينخفض حجم الصادرات بدرجة أكبر من انخفاض الواردات، فمن الملاحظ خلال الشهور الثلاث الأولى من عام 2011 أن حجم الصادرات من السلع غير البترولية قد انخفض فى شهر فبراير إلى 0.95 مليار دولار بالمقارنة إلى 1.54 مليار دولار فى يناير2011، إلا أنه ارتفع قليلا إلى 1.33 مليار دولار فى مارس .

ومما يزيد الأمر خطورة أن تلك الزيادة قد صاحبها انخفاض فى مقدار المتحصلات الخدمية الريعية التى يعتمد عليها الاقتصاد المصرى و من أهمها: الإيرادات السياحية نتيجة لتراجع عدد الليالى السياحية والإنفاق، وأعداد السياح، وضعف الأمن ، وتراجع المركز التنافسى لمصر فى السياحة والسفر الى المركز75من بين139دولة خلال العام الحالى مقابل المركز 64من بين 133دولة عام 2009، 18 بالإضافة إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، أما بالنسبة لحصيلة المرور فى قناة السويس فكانت شبه مستقرة عند حوالى400 مليون دولار شهريا خلال الفترة من ديسمبر2010 إلى مارس2011 (بيانات أولية عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء2011).

[18] د. عادلة رجب المستشار الاقتصادى لوزير السياحة ، ندوة المركز المصرى للدراسات الاقتصادية - القاهرة فبراير 2012

ومن المتوقع أن يبلغ رصيد حساب العمليات الجارية عجزاً بمقدار يتراوح بين 3 و4 مليار دولار لعام 2011/2010 بأكمله19، مما أدى فى النهاية إلى وجود عجز هيكلى فى ميزان المدفوعات .

وهكذا تغيرت طبيعة الأسباب التى تولد الضغوط على سعر صرف الجنيه المصرى ، حيث أصبح العجز الهيكلى فى ميزان المدفوعات ووجود الفجوة بين الطلب وعرض النقد الاجنبى هو احد أهم الأسباب ، حيث أدت أحداث الثورة إلى تزايد الضغوط على سعر صرف الدولار الذى كان يتراجع بصورة واضحة فى الفترة السابقة على الأحداث، حيث انخفض سعر الصرف إلى حوالى ستة جنيهات للدولار تقريبا .

وفى خلال الفترة الماضية ، انخفضت قيمة الجنيه المصرى – أى ارتفاع قيمة الدولار – من 5,6 جنيها للدولار قبل الثورة فى ديسمبر2010 إلى نحو 5,95جنيها، تخطى حاجز الستة جنيهات فى مارس 2012 ، وقد بلغت نسبة الانخفاض حوالى 6% ، هذا بالإضافة إلى أن هناك عدة عوامل أخرى ربما تكون قد ساعدت على تراجع قيمة الجنيه من أهمها، أن رصيد الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (الأموال الساخنة) فى مصر كان قد شهدت خروجا كبيرا من البورصة المصرية فى الفترة الأخيرة .

مما انعكس فى تغذية معدل التضخم المرتفع أصلا فى مصر، حيث من المتوقع أن يضيف تراجع الجنيه عدة نقاط لمعدل التضخم فى مصر فى الفترة القادمة، إلا أن ذلك لا ينفى نجاح سياسة البنك المركزى فى الحفاظ على استقرار نسبى فى سعر صرف الدولار ، حيث توقعت كثير من المصادر الاقتصادية – المحلية والأجنبية – أن تنهار قيمة الجنيه المصرى بدرجة كبيرة

وربما كان أحد أسباب محدودية الانخفاض فى سعر صرف الجنيه المصرى استخدام البنك المركزى لجزء من الاحتياطى النقدى بالعملات بلغ نحو3 مليار دولار لمساندة الجنيه المصرى أمام الدولار والحيلولة دون تراجع سعر صرف الدولار بشكل كبير 20 ، مما ساعد على طمأنة السوق من أن السيولة متوافرة بالصورة التى تمكن البنك المركزى من التدخل فى الوقت المناسب للدفاع عن الجنيه أمام العملات

19 د. سلطان أبو على " الاقتصاد المصرى بعد الثورة : وجهة نظر" شركاء التنمية للبحوث والاستشارات - المهندسين القاهرة يونيو 2011

20 د سلطان أبو على ، المرجع السابق

الأجنبية ، فقد كان من المتوقع فى مثل هذه الظروف أن يحدث تراجعا كبيرا فى قيمة الجنيه المصرى على نسق ما يحدث فى الاقتصادات العالمية نتيجة للازمات .

وباستخدام البنك المركزى لجزء من الاحتياطى النقدى بالعملات للمحافظة على استقرار سعر صرف الدولار ، بالإضافة إلى تمويل الواردات السلعية الضرورية والعجز فى ميزان المدفوعات ، فقد انخفضت قيمة الاحتياطى النقدى بالعملات الأجنبية من نحو36 مليار دولار فى ديسمبر2010 إلى نحو25 مليار دولار فى شهر اغسطس2011، والى نحو16 مليار دولار بنهاية يناير2012،ومن المتوقع أن ينخفض إلى نحو 11 مليار دولار فى يونيو 2012 (وهذا يمثل خطورة لأنه من المعروف أن الاحتياطيات الدولية الآمنة هى تلك التى تغطى ما يعادل واردات6 شهور، فإذا قدرنا واردات مصر لعام 2011/2010 بنحو 48 مليار دولار، فإن الاحتياطيات الآمنة تساوى نحو 28 مليار دولار21) والجدول التالى يوضح تطور قيمة الاحتياطى النقدى بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزى .

جدول رقم (4)

تطور قيمة الاحتياطى النقدى بالعملات القيمة بالمليار دولار امريكى

ديسمبر 2010	مارس 2011	أغسطس 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	مارس 2012	(متوقع) يونيو 2012
36	30,1	25	18	16	14	11

المصدر : البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية مارس2012

[21] د سلطان أبو على " الاقتصاد المصرى بعد الثورة : وجهة نظر" شركاء التنمية للبحوث والاستشارات - القاهرة يونيو 2011

تداعيات انخفاض الاحتياطى النقدى بالعملات على تصنيف مصر الائتمانى :

نتيجة لاستمرار تراجع الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية جعل مؤسسات الائتمان الدولية أن تخفض تصنيف مصر الائتمانى ، فضلا عن عدم قدرة البلاد على سداد ديونها أو قدرتها على دعم عملتها وارتفاع تكلفة الاقتراض من الخارج ، وكانت مؤسسة فيتش للتصنيف الائتمانى قد خفضت التصنيف الائتمانى السيادى لمصر بالعملة الأجنبية للأجل الطويل إلى -BB بدلا من +BB .22

كما خفضت وكالة "موديز" للتصنيف الائتمانى ثانى خفض للتقييم الائتمانى لخمسة بنوك مصرية للمرة الثانية خلال هذا العام حيث خفضت تصنيف الودائع بالعملة المحلية لدى بنوك الأهلى المصرى ومصر والقاهرة درجة واحدة منBa2 إلىBa3 .

وخفضت تصنيف الودائع المحلية لدى بنكى التجارى الدولى والإسكندرية من Ba2إلى Ba3وخفضت الوكالة ودائع البنوك الخمسة بالعملة الأجنبية درجة واحدة أيضاً من B1 إلى B2 فى خطوة تعبر عن خفض قدرة المؤسسات الخمس على الوفاء بالتزاماتها لتحتفظ بنظرة مستقبلية سلبية، والتخفيض جاء بعد أيام من تخفيض الوكالة لتصنيف ديون الحكومة المصرية من Ba3 إلى B1 مع احتمال خفضه مستقبلاً بسبب تقلص الاحتياطى النقدى بالعملات الأجنبية .23

22 د. جاسم المناعى ، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربى ، " التداعيات الاقتصادية للثورات العربية " (1 – 3) ، أسباب الربيع العربى بحاجة إلى حلول جذرية ، عالم التقنية والأعمال ص 20

23 مقالة بموقع صوت البلد " خسائر الاقتصاد المصرى منذ اندلاع الثورة - المجلة الالكترونية الانترنت

ثالثا : كيفية التعامل مع القيود المالية التى تواجهها مصر .. بصفة خاصة الاختلال الناتج عن العجز فى الموازنة العامة

من المتوقع أن تواجه مصر فى موازنة 2013/2012 ثلاث تحديات[24] تتمثل فى استمرار زيادة مخصصات الدعم السلعى والأجور وعبء الفوائد والأقساط على الديون، حيث تشكل الثلاث نحو 75% من حجم الأنفاق العام وان استمرار الضغوط على الإنفاق الحكومى فى ظل استمرار اتجاه الأسعار إلى الصعود بما يؤدى إلى ضرورة زيادة الإنفاق على الدعم السلعى والأجور، وفى المقابل نجد أن الإيرادات الحكومية لم تعد تتناسب مع معدل الإنفاق المتوقعة ، ويوضح الجدول التالى تطور قيمة العجز فى الموازنة .

جدول (5)

تطور قيمة العجز فى الموازنة العامة للدولة القيمة بالمليار جنيه

2012/11	2011/10	2010/09	2009/08	2008/07	2007/06
141	127	99	70	61	42

المصدر : البنك المركزى المصرى –النشرة الإحصائية الشهرية -مارس 2012

هذا وقد بلغت نسبة تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة لعام 2012/2011 ليصل إلى نحو 9 % من الناتج المحلى الإجمالي[25] وهى نسبة مرتفعة ، **ويرجع ذلك إلى عدة أسباب لعل من اهمها الاتى :**

- ✓ **السبب الأول :** أن الحكومة بعد الثورة اضطرت إلى الإعلان عن زيادات استثنائية فى دخول العاملين فيها لامتصاص جانب من الضغوط التى تتعرض لها من الشارع المصرى ، وهو ما حدث بالفعل عندما سارعت الحكومة بعد الثورة إلى الإعلان عن زيادة جديدة فى أجور العاملين بنسبة 15% اعتبارا من ابريل2011، والزيادات المتتالية نتيجة استجابة الحكومة للمطالبات الفئوية على اختلاف أشكالها ، هذا بالإضافة إلى زيادة المعاشات بنسبة 10%

[24] د. ماجدة قنديل المدير التنفيذى للمركز المصرى للدراسات الاقتصادية " ندوة علمية بالمركز بعنوان سبل الخروج من المأزق"

[25] د سلطان أبو على ، مرجع سبق ذكره

من يناير2012، إضافة إلى التعويضات التى بلغت نحو5 مليارات جنيه التى تحملتها الدولة نتيجة نهب المنشآت وحرقها سواء كانت عامة أو خاصة .

- ✓ **السبب الثانى** :هو تراجع إيرادات الدولة نتيجة انخفاض إيرادات الضرائب بفعل تراجع النشاط الاقتصادى فى قطاعات عديدة أهمها قطاع السياحة الذى يوفر حصيلة ضريبية كبيرة.
- ✓ **السبب الثالث** : هو ارتفاع تكلفة خدمة الدين نظرا لتزايد حجم الدين العام ، سواء الداخلى أو الخارجى حيث بلغ نحو 89,5% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى عام 2010، وفى ضوء مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة ، فإن اتجاه اقتراض الحكومة فى الفترة القصيرة القادمة سيتزايد فى مثل هذه الظروف- ما لم تسعى الدولة إلى إيجاد وسائل تمويلية بديلة اقل تكلفة وأطول أجلا لاستخدامها فى تمويل الإنفاق الاستثمارى المطلوب فى المرحلة الراهنة لتحريك النشاط الاقتصادى وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وتشغيل الطاقات العاطلة - وخاصة فى ظل تزايد خدمة الدين الأمر الذى يعد مكلفا على ميزانية الدولة ، ويحد من قدرتها على تقديم المزيد من الخدمات الأساسية للمواطنين .

وعلى الرغم من أن هيكل الضرائب الذى تتبناه مصر حاليا يراه البعض مناسبا ، إلا أن الإيرادات الضريبة تعتبر منخفضة للغاية، ولا تتجاوز نسبة الـ 15% من الناتج المحلى الإجمالي، وهى بهذا الشكل تقل عن المستويات المحققة فى معظم دول العالم المتقدم منها والنامي، الأمر الذى يعكس حقيقة أن الضرائب المفروضة لا يحصل بعضها بسبب انخفاض حجم النشاط الاقتصادى وحالة الركود ومن ناحية أخرى التهرب الضريبى والمتأخرات ،هذا بالإضافة الى عدم اتسام الجهاز الضريبى بالكفاءة والعدالة والفعالية المناسبة[26].

وأن الكثير من الفئات المشاركين فى الاعتصام والوقفات الاحتجاجية الذين توقفوا عن العمل مطالبين بالمزيد من الأجور قد لا يستوعبون الشروط اللازمة لحدوث زيادات حقيقية فى مستويات دخولهم. ، حيث إن زيادة فى الأجور بمقدار جنيه لا بد وأن يصاحبها زيادة صافية فى الإنتاجية تساوى جنيها على الأقل، وبمعنى آخر أن الزيادات التى تأتى عن طريق الحكومة غير المصاحبة بزيادة

[26] د. رشاد عبده ، ندوة علمية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مركز الدراسات الاقتصادية – جامعة القاهرة

الإنتاجية هى غالبا ما تكون من خلال المزيد من العجز المالى فى الميزانية، وبالتالى تنعكس فى زيادة مستويات الدين العام، أومن خلال المزيد من طباعة النقود، ومثل هذه الزيادات لها نتيجة واحدة لا بد وأن يعلمها هؤلاء الذى يتظاهرون مطالبين بالزيادة فى أجورهم وهى التضخم، و قليل منهم يدركون أن الزيادات التى حصلوا عليها فى الماضى كانت بالفعل تضرهم ولا تفيدهم، و ربما كان من الأفضل لهم أن يستمروا بأجورهم القديمة دون أن يحصلوا على زيادات اسمية فى تلك الرواتب لتتآكل بعد ذلك بفعل التضخم ،ولكى تتفرغ الحكومة لمعالجته 27.

رابعا :المشكلات الأخرى والتى تؤثر على الاقتصاد المصرى

هناك العديد من المشاكل والتى كان لها صدى كبير فى الفترة الأخيرة على مصر والتى تسببت فى زيادة حجم المشكلات الاقتصادية عقب الثورة والتى كان لها الأثر الملموس على الحياة السياسية والاقتصادية بالبلاد, **ومن أهم تلك المشاكل ما يلي**[28]:-

1- **الثورة المضادة المدبرة من أعوان النظام السابق :** للنيل من الثورة المباركة وإفساد الحياة السياسية واستخدام كافة الأساليب للإضرار بالمصلحة العامة، ومن أهم الأساليب المستخدمة هو تركيز بعض وسائل الإعلام على السلبيات دون إيضاح للايجابيات وإشاعة الفوضى والفتنة بين طوائف الشعب المختلفة ، ووجهت اهتمامها بالبحث عن المجهول العدو الوهمى ، واللهو الخفى، والطرف الثالث ، وترك العدو الحقيقى الذى يسعى لإفساد الثورة والإضرار بالصالح العام .

2- **عدم توافر ثقافة للنقد والاختلاف البناء** : مع التشبث بالرأى وعدم النزول لرغبة واحترام الرأى الأخر والفكر والاتجاه المعاكس, والغلبة فى النهاية تكون للأقوى وليس الأصلح, مع كثرة فى الوعود والأقوال وقلة فى التنفيذ والأفعال.

---

27 المرجع السابق

28 أحمد السيد كردى "مشاكل المرحلة الراهنة - مصر فى المرحلة الراهنة مشاكل واقعية ... وحلول عملية " القاهرة 2012.

3- **ظهور العديد من الشخصيات العامة التى ركبت موجة الثورة :** حيث قام العديد منها بإلقاء تصريحات سياسية هامة بين محرضة وغير واقعية, مع أنه لم يكن لها أى وجود من الأساس فى الميدان أثناء الثورة , مما كان له الأثر السلبى على نفسية الثوار والذين حملوا أعباء الثورة على عاتقهم.

4- **الاعتصامات والمظاهرات الفئوية** : التى تعطل المصالح العامة ولا تسعى إلا للمطالب الشخصية, حيث جاءت المطالب فى صورة مطالب فردية وفئوية وليس للصالح العام ، ويظهر ذلك جليا من عدم الاهتمام بالعمل فى حد ذاته, والتركيز على زيادة الإنتاجية, وإنما التركيز فقط على زيادة الأجور والرواتب ، والسعى إلى اكتساب أكبر قدر من المكاسب الفئوية والفردية فى المرحلة الراهنة قبل مجىء رئيس جديد للبلاد .

5- **التدخل الخارجى** فى شئون البلاد لأغراض غير سوية مستغلا الضعف وتفرقة الصف بين أبناء الشعب المصرى لفرض السيطرة عليه وإظهار معاونيه على القمة، وكان من أهم أدواته لفرض السيطرة والتدخل فى الشئون الداخلية هى المعونات المساندة للمنظمات الحقوقية الأجنبية فى مصر(أزمة الأمريكان فى مارس2012) .

6- **التخوف من تصاعد تيار الإسلاميين** ومن وصولهم لكراسى المسؤولية والحكم، والتخويف من تطبيق الشريعة الإسلامية دون مبررات واقعية ، بالإضافة إلى عدم سعى ذلك التيار إلى طمأنة الشارع المصرى وتوضيح الحقائق ورؤيتهم لمستقبل البلاد .

7- **الفهم الخاطئ لمفهوم الحرية** والوعى السياسى الصحيح وعدم دراية عامة الشعب بأهمية هذا المفهوم للتغييب السياسى فى العقود السابقة, حيث أصبح الجميع يتكلم فى السياسة بعلم وبدون علم، وبدون مراعاة تغليب للمصلحة العليا للبلاد .

8- **عدم الصبر وانتظار النتائج لجنى ثمار الثورة،** وعدم الثقة فى المسئولين وولاة الأمور والإيمان بأنه لم يحدث تغيير ، وأن الوضع بقى كما كان عليه من قبل، نتيجة لعدم لمس المواطنين تغييرا ملموسا وخاصة فى المجال الاقتصادى على ارض الواقع .

9- **الاهتمام بالسياسة** والتركيز عليها فقط من جانب كافة طوائف الشعب على حساب دعم الجوانب الاقتصادية وإعادة إعمار البلاد ، اعتمادا على الفكر السائد لدى رجل الشارع العادى بان استرداد الأموال المنهوبة من الخارج سيحل كل مشاكله الاقتصادية , مما نتج عنه عدم الاهتمام بالإنتاج والتسبب فى حدوث الخسائر الفادحة فى الاقتصاد المصرى وأهمها التخريب والإتلاف للممتلكات العامة .

10- **الشرطة وجمود دورها فى حماية الشارع المصرى وتوفير الأمن والأمان** وفرض السيطرة على الخارجين على القانون والممارسين لأعمال العنف والبلطجة، وتبرير ذلك بأسباب متعددة من أهمها عدم وجود إمكانات مادية وان إعادة هيكلة الوزارة يستغرق وقتا ..الخ .

11- **استغلال التجار والمنتجين حتى المستوردين حالة الفوضى وعدم تركيز الحكومة الانتقالية فى فرض السيطرة على الأسواق نظرا للأحوال الراهنة** وعدم وجود رقابة كافية ، مما جعلهم يرفعون الأسعار بشكل مبالغ فيه للمنتجات من سلع وخدمات ، وذلك لامتصاص الزيادات التى قررتها الحكومة فى المرتبات والأجور للعاملين بالقطاع العام والهيئات الحكومية.

الخلاصة :

من المتوقع أن تشهد مصر -على مستوى المؤشرات الاقتصادية فى الفترة القصيرة القادمة -، انخفاض فى معدلات النمو، وتزايد العجز فى ميزان مدفوعاتها والموازنة العامة للدولة، وارتفاع معدل التضخم والبطالة، غير أنه من المؤكد أن تحول النظام السياسى فى مصر نحو نظام أكثر ديمقراطية وحرية ورقابة شعبية تسودها مبدأ الثواب والمساءلة ، سوف يؤدى إلى مزيد من الكفاءة فى عملية إدارة موارد الدولة ، والاستخدام الأمثل لموارد المجتمع ، وخفض مستويات الفساد ، وعودة الأموال المنهوبة من الخارج ، واسترداد حقوق الشعب من الفاسدين ،وعودة روح الانتماء ، والبدء فى العمل الجاد والبناء ، وهو ما سوف يساعد بالتأكيد على توجيه الموارد المتاحة نحو مجالات أفضل للاستخدام وآفاق أوسع للنمو الاقتصادى فى الأجلين القصير والمتوسط إن شاء الله .

وفـى ظـل روح التفـاؤل بمسـتقبل مصـر الـديمقراطى ، ونظـرا لأهميـة الجانـب الاقتصادى- فى ظل عدم وجود دولـة قويـة إلا باقتصاد قوى- ، فإننـا سنحاول وضع رؤيـة متكاملـة لكيفيـة النهـوض بالاقتصـاد المصرى للخـروج من مرحلـة الكسـاد الراهنـة تشـتمل علـى مجموعـة مـن السياسـات المقترحـة الواجـب اتباعهـا فـى الفتـرة القصـيرة القادمـة ، وإعادة بناء المؤسسات القومية وتحسين منظومة القيم الأخلاقية والسلوكية من خلال تغير اجتماعى ايجابى خلال الفترة المتوسطة القادمة .

المبحث الثالث

السياسات والإجراءات المقترحة الواجبة الاتباع لعلاج المشكلات الاقتصادية الراهنة وتحقيق انطلاقة للاقتصاد المصرى

لقد كشفت المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى والتى تم استعرضها فى المباحث السابقة، حجم التحديات التى يواجهها الاقتصاد المصرى ، وزيادة تكاليف سبل الخروج ، من هنا تأتى أهمية وضع إطار عام للتعامل مع تلك المشكلات وتداعياتها بما يعيد للسياسات الاقتصادية فعاليتها ويتيح للمجتمع بمؤسساته المختلفة اختيار مسار النمو وتصحيحه فى المرحلة المقبلة دون عقبات تعيق تقدمه .

وعلى الرغم مما يعانيه الاقتصاد المصرى فى المرحلة الراهنة من مشكلات اقتصادية تم إيضاح أهمها من قبل ، فان ذلك لا يحول دون التعرف على مظاهر القوة فى الاقتصاد المصرى ... والتى تتجسد أهمها فى الآتى :-

- تمتع الاقتصاد المصرى ببنية أساسية من طرق ومدن صناعية وخدمات أساسية تفوق فى قوتها ما تتطلبه المرحلة الحالية من نمو اقتصادى ، وذلك على الرغم من حاجة مصر إلى المزيد من تحسين البنية التحتية لتحقيق طفرة تنموية كبيرة .
- وجود قوة بشرية تتمتع بالتعليم والثقافة والتدريب والاستعداد للعمل ،وذلك على الرغم من حاجة مصر إلى المزيد من تحسين كفاءة العملية التعليمية ، وتميز مصر بالتركيبة السكانية لنصيب اكبر ممن هم فى سن الشباب وهم من أهم الموارد المتاحة.
- تمتع مصر بالموارد الطبيعية من مصادر المياه وموقع جغرافى متميز ومناخ جيد وإمكانات سياحية ضخمة .

ومن ثم فان السياسات الواجبة الاتباع لعلاج المشكلات الراهنة للاقتصاد المصرى بعد الثورة وتحقيق انطلاقة اقتصادية ينبغى أن تؤخذ فى اعتبارها التحديات الاجتماعية التى تواجهها مصر فى المجالات الآتية [29]:

[29] د. محمد عبد الشفيع عيسى " الثمن الاقتصادى للتغيرات العربية الراهنة " دراسات عربية ، مارس 2012، ص 54

المجال الأول: مواجهة قضايا "الكتلة الاجتماعية المهملة" ومنها شرائح ظلت مهمشة أو مستبعدة على امتداد العقود الزمنية السابقة، واهم هذه الشرائح: الفلاحون، والبدو خاصة بدو شبة جزيرة سيناء.

المجال الثاني: مواجهة قضايا "المناطق المهملة"، وأهمها:

- جنوب مصر وخاصة "الصعيد الأعلى" فى محافظات المنيا، أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان.
- مناطق الحدود الدولية، وخاصة منطقة النوبة، وشاطئ البحر الأحمر الجنوبى وقبائله
- منطقة سيناء التى تعطل مشروعها التنموي، وتركت فريسة للمؤسسة الأمنية السابقة، فغدت مستوطنة للعنف وتجارة الممنوعات .

المجال الثالث: مواجهة التحديات الاجتماعية لعل من أهمها[30]:

- فقدان الأمن ، كتحد ناشئ بعد ثورة يناير.
- تنامى سلوكيات العنف والعنف العائلي، كتحد ناشب، تنمو جذوره فى بيئة سياسية واجتماعية غير مستقرة.
- ترويج البعض للفتنة الطائفية.
- مشكلات المعيشة فى الأحياء والمناطق العشوائية.
- إسكان الشباب، وتزايد تكاليف الزواج.
- انتشار الأسلحة غير المرخصة والمهربة بكافة أنواعها .
- انتشار المخدرات، وخاصة بين الشباب والحرفيين.
- مشكلة التخلص من النفايات الصناعية والقمامة المنزلية.

فهل يستطيع المجتمع المصرى بعد الثورة دفع ثمن مستحق للمرحلة الانتقالية أولا، ثم لمواجهة تحديات ما بعد مرحلة الانتقال..؟

---

1 د. محمد عبد الشفيع عيسى ، المرجع السابق

إن مواجهة تلك التحديات من شأنه أن يزيل الكثير من الأسباب التى تكمن وراء ما يعانيه الاقتصاد المصرى من مشكلات اقتصادية ، أو على الأقل يقلل من تأثير تلك المشكلات إلى حد كبير ،..إن ذلك من شأنه أن يزيد من كفاءة الإدارة الاقتصادية، والاستفادة من المناخ الديمقراطى والحوار الجاد للوصول إلى تصور علمى حول دور الدولة فى ظل هذا التحول ، كما انه يساعد على الاستفادة بما يتمتع به الاقتصاد المصرى من أوجه قوة من خلال رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمجتمع .

الأمر يتوقف على كفاءة إدارة المرحلة الانتقالية ، فهل يستطيع الرئيس المنتخب القادم قيادة الثورة والشعب والمجتمع لعبور مرحلة الانتقال الآمن، والذهاب بالشعب المصرى إلى لمستقبل أفضل ..؟ وهل يستطيع شحذ همة الشعب والمجتمع لبذل الجهد الإنتاجى المبدع، وتحمل التكاليف الضرورية.... هذا ما سوف تتضح رؤياه فى المستقبل القريب ؟

أهم السياسيات والإجراءات الاقتصادية المقترحة الواجب اتباعها فى الأجل القصير

يكمن التحدى فى مصر فى كيفية تقديم سياسات اقتصادية فى المستقبل القريب (قصيرة الأجل) على النحو الأفضل تكون قادرة على الخروج من مرحلة التباطؤ الاقتصادى مع تجنب بقدر الإمكان الإضرار بالإصلاح الاقتصادى فى المستقبل على أساس إنها بداية لتحقيق انطلاقة للاقتصاد المصرى فى المستقبل ، بالإضافة إلى اتسام تلك السياسات والإجراءات بالجرأة مع الدراسة الجيدة والمتعمقة ، لتلبى طموحات وتوقعات المواطنون بعد الثورة وتضع الأسس اللازمة لمستقبل اقتصادى أفضل ، **ومن تلك السياسات والإجراءات الواجب اتباعها فى المرحلة الراهنة والتى تحتاج إلى معالجة على المدى القصير لعل من أهمها الاتى :**

أولا : فيما يتعلق بأوضاع الموازنة العامة للدولة

تعرضت الموازنة العامة للدولة لعام 2011/2010 إلى تطورات سلبية فى ضوء الظروف الراهنة – وتجسدت هذه التطورات فى ارتفاع عجز الموازنة عن المستوى المقدر عند صياغة الموازنة وهو نحو 7,8% من الناتج المحلى الاجمالى ليصل إلى نحو 9,2% بنهاية العام المالى. وربما يختتم عام 2012/2011 بعجز نسبته 10% من الناتج المحلى الاجمالى. وهذه تطورات غير مطمئنة تنعكس على باقى المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، إلا أنها مبررة وليست خطيرة.

وتقتضى الاستدامة المالية مراقبة المصروفات والنفقات العامة، بحيث لا يزيد العجز زيادة كبيرة بطريقة غير مبررة. وتظهر التقديرات المبدئية للموازنة العامة للعام المالى 2013/2012 – طبقا لتصريحات السيد وزير المالية- أن العجز المقدر سيزيد إلى نحو 180 مليار جنيه أى يقدر بنحو 14% من الناتج المحلى الاجمالى.

ويمكن العمل على تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة من خلال الآتى :

1- ترشيد الإنفاق الاستهلاكى وزيادة الإنفاق الاستثمارى

لعل نقطة البداية فى علاج أوضاعنا الاقتصادية الحالية هى العمل وفى الأجل القصير على ترشيد الإنفاق القومى الاستهلاكى والبذخى ، وتنشيط الإنفاق الاستثمارى العام وخاصة على المشروعات المؤجلة وغير المستكملة، وتشغيل الطاقات العاطلة، والمشروعات سريعة العائد ،على نحو يؤدى الى زيادة الطلب الفعلى وبالتالى التغلب على حالة الركود ونقص الإنتاج وزيادة البطالة ،وعلى نحو يساهم فى استعادة الثقة حتى تؤدى زيادة الاستثمارات دورا أساسيا فى تحريك النشاط الاقتصادى ورفع معدل النمو ، وهنا يأتى التساؤل حول كيف يتم تنشيط الإنفاق الاستثمارى ؟

إن هناك **ثلاث مصادر أساسية** لتنشيط الإنفاق الاستثمارى وفقا للأدبيات الاقتصادية : **المصدر الأول** وهو زيادة الادخار المحلى وجذبه نحو الاستثمار بما يحول دون اكتنازه أو تبديده فى مجالات غير منتجة ...**والمصدر الثانى** ، هو زيادة الاستثمار الاجنبى المباشر وإتاحة الفرصة له ليتجه نحو المجالات التى تتفق مع أولويات المجتمع فى المرحلة الراهنة ، **والمصدر الثالث** ، هو السياسات المالية والنقدية والتنسيق بينهما عند اللجوء إلى تمويل الإنفاق الاستثمارى عن طريق العجز فى الموازنة العامة للدولة ...الخ

وبالرجوع إلى واقع الاقتصاد المصرى فإننا نجد- أن معدل الادخار المحلى منخفض إلى حد كبير إذا ما قورن بمعدلات الادخار فى الكثير من الدول الناشئة الأخرى إذ لا يتجاوز هذا المعدل نسبة 17% من الناتج القومى ، بينما يصل فى بعض الدول الأخرى إلى نحو 25-30% ..، كما انه متدن أيضا إذ ما قورن باحتياجات الاقتصاد المصرى الاستثمارية التى لا تقل عن 25% من الناتج القومى[31] إذا أردنا أن نحقق تنمية اقتصادية حقيقية لا يقل معدل النمو فيها عن 6%سنويا ، هذا من ناحية،

[31] د. مصطفى السعيد ، مرجع سبق ذكره ص66

ومن ناحية أخرى فان الوضع الاقتصادى الراهن لا يسمح بتحقيق زيادة فى معدل الادخار المحلى ، وبالتالى يصعب الاستناد إليه فى تمويل الإنفاق الاستثمارى للخروج من مرحلة الكساد التى يعانى منها الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن .

أما فيما **يتعلق بالاستثمار الاجنبى المباشر** فان ما يتوافر من إحصاءات وبيانات يشير إلى انخفاض حجمه بعد الثورة، وهذا شىء طبيعى نتيجة لعدم تيقن المستثمر الأجنبى من التطورات المتوقعة، وبالرغم من توقع بعض الاقتصاديين أن تحصل مصر على معونات اقتصادية فى شكل منح تعوض جانبا كبيرا من هذا النقص، إلا أن هناك خروج لرأسمال فى أعقاب الثورة قدر بنحو 8-10 مليار دولار حسب توقعات البنك المركزى المصرى [32]، ومن هنا فان عودة الاستثمار الاجنبى بشقيه المباشر وغير المباشر إلى معدلاته الطبيعية قبل الثورة وزيادته ، تتوقف على تحسين مناخ الاستثمار، وعودة الأمن الى طبيعته ، وطبقا للمقولة الاقتصادية "إن رأس المال جبان" مما سيأخذ بعض الوقت ، والجدول التالى يوضح تطور حجم الاستثمار الاجنبى المباشر

جدول رقم (6)

تطور الاستثمار الاجنبى المباشر القيمة بالمليار دولار امريكى

2008/07	2009/08	2010/09	2011/10	2012/11
11,6	9,5	6,71	4,38	2,22

المصدر : البنك المركزى المصرى – النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزى – ابريل 2012

مما سبق يتضح لنا أن الاعتماد فى الفترة القصيرة تقع على **المصدر الثالث وهو استخدام العجز فى الموازنة العامة للدولة لتنشيط الإنفاق الاستثمارى العام ، وذلك بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية** ، إلا أن التخوف الذى يسود نتيجة لذلك هو مشكلة زيادة معدل التضخم وزيادة حجم الدين وزيادة الطلب على النقد الاجنبى لإغراض استيراد المعدات الرأسمالية وبما يؤدى إلى زيادة الضغط على سعر صرف الدولار الامريكى ، ومع التسليم بذلك ، وفى ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة **لابد من الاختيار فى الفترة القصيرة** مابين الخروج من مشكلة الكساد مع

[32] البنك المركزى المصرى –التقرير السنوى للبنك المركزى 2010/2009

تحمل قدر من التضخم وانخفاض سعر صرف الدولار الامريكى فى الفترة القصيرة ليعاود الاقتصاد تحقيق معدلات نموه المرتفعة فى الناتج القومى ومن ثم ينخفض التضخم ويرتفع سعر صرف الدولار وينخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة ...، أو الاستمرار على الوضع الراهن كما هو ، **وبالتالى فلاشك أن من مصلحتنا فى المرحلة الراهنة أن يتم اختيار الاعتماد على المصدر الثالث بتمويل الحكومة للإنفاق الاستثمارى العام فى الفترة القصيرة بما يتفق مع الأولويات فى المرحلة الراهنة (وان ذلك لا يتعارض مع الاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر) من تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الاجنبى على زيادة استثماراتهم فى الأجلين المتوسط والطويل [33]، بالإضافة إلى تزايد دور الدولة الاقتصادى فى النشاط الاقتصادى من شأنه الخروج من مشكلة الكساد وتخفيف حدة البطالة ... وإتاحة الفرصة لتحقيق انطلاقة للاقتصاد المصرى نحو ارتفاع معدل النمو وتحقيق مستقبل أفضل لمصرنا العزيزة .**

2- تصاعدية الضرائب من اجل زيادة الإيرادات الضريبية

من الأهمية أن تتوجه السياسات المالية الحكومية نحو زيادة موارد الدولة لتلبية احتياجات المواطنين ومن ثم التوجه نحو العدالة وتحقيق مطالب الثورة من خلال إعادة النظر فى قانون الضرائب ... لقد توقف سعر الضريبة فى قانون الضرائب الذى أصدرته حكومة النظام السابق عند 20% بغض النظر عن مستوى الدخل (اقل من المعدل العالمى البالغ 25% للشركات و30% للأفراد [34]) ،هذا بالإضافة إلى أن الطبقة المتوسطة التى ينبغى ان تكون محركا للتنمية هى الأكثر معاناة من المعدلات التدريجية حيث تدفع فى المتوسط 15% من الضرائب المفروضة على الأفراد فى حين أن الطبقة العليا (أصحاب الدخل يتجاوز 40% فى السنة) تدفع 20% فقط ، وكذلك فإن التهرب من أداء الضريبة كان ناتجا عن بيروطراقية من ناحية[35] ، ومن ناحية أخرى عدم اعتقاد دافعى الضرائب بأن الحصيلة تنفق وفقا لأولويات وحاجات المجتمع .

---

[33] د . مصطفى السعيد ، مرجع سبق ذكره ص 65

[34] إبراهيم سيف " تحديات التحول الاقتصادى فى مصر " مركز كارنيغى للشرق الأوسط والسلام الدولى ، نوفمبر 2011 ص27

[35] سيتم عقد مؤتمر دولى بمصر خلال ابريل 2012حول الاتجاهات التنظيمية فى الإدارة الضريبية ويتناول المؤتمر الهياكل التنظيمية فى تلك الدول وإدارة المعلومات المالية للإيرادات بها ، وان مصر ستعرض التطوير الضريبى ومشروع ضريبة القيمة المضافة والأثر التنظيمى لتقسيم الممولين إلى شرائح من كبار ومتوسطى وصغار الممولين – المصدر الأهرام 2012/4/25

أما فى ظل الثورة ، فإن هذه الظروف قد تغيرت، ونتوقع أن يلتزم الممولون بأداء الضريبة الحقيقية المستحقة عليهم، وأن هناك قناعة بأن الحصيلة سوف تنفق بدون إسراف وتبذير، مع تزايد وعى المواطنون بمدى أهمية تجنب حدوث عجز كبير فى الموازنة العامة للدولة.

ومن هنا فان هناك اقتراحات بأن يصدر تعديل فى قانون الضرائب يقرر زيادة معدل الضرائب على الشرائح العليا من الدخل، تضيف شريحة تدفع 20% والتالية بمعدل 25% والأخيرة بمعدل 30%، وهذا تدرج معقول، يؤدى إلى عدم تفاقم العجز المتوقع بالموازنة العامة للدولة ، كما أنه يتيح موارد إضافية للدولة يمكنها من زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وتحسين الخدمات الرئيسية التى تقدمها، فضلا عن أن التصاعد المعقول فى معدل الضريبة يؤدى إلى سيادة العدالة الضريبية فى المجتمع مما ينتج عنه شحذ الهمة نحو الأفق التنموى وعدالة توزيع الثروة والدخول وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى المجتمع ، وتحقيق احد المطالب الرئيسية للثورة وهو العدالة الاجتماعية ، والمشاركة الفعالة للشعب فى تحقيق متطلبات التنمية .

ثانيا : الإجراءات المتعلقة بالاستثمار الخاص فى الفترة القصيرة

لقد سبق الإشارة إلى أهمية تدخل الدولة فى مرحلة الكساد إلى زيادة الإنفاق الاستثمارى فى الأجل القصير لما له من أهمية فى تشجيع القطاع الخاص للعمل جنبا إلى جنب مع الحكومة فى زيادة الاستثمارات ، من هنا تأتى أهمية العمل فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار الخاص فى الفترة القصيرة من خلال الآتى :

1- طمأنة القطاع الخاص على استثماراته ووضوح التوجه المستقبلى للاقتصاد

تأتى أهمية ذلك فى خلق مناخ استثمارى مواتى لتشجيع مشاركة القطاع الخاص للحكومة فى زيادة حجم الاستثمارات، فقد أدى العدد الكبير من قضايا الفساد المزعومة والتى تجاوزت 6000 قضية[36] إلى خلق بيئة غير مواتية لاستثمارات القطاع الخاص ، بالإضافة إلى أن هناك عوامل أخرى مثل المبالغة فى فرض الرسوم

[36] Ministry of State for Economic Development, Egypt, and the World Bank. 2007. Arab Republic of Egypt- A poverty assessment update, report no. 39885- EGT, September, 2007.

والضرائب وارتفاع تكاليف المعاملات المرتبطة بالإجراءات الرسمية التى تعوق إقامة المزيد من المشروعات الاستثمارية .

لذا فمن الأهمية الاستمرار ولو لفترة محدودة فى استمرار الحوافز والإعفاءات الضريبية ودعم الإنتاج وإشراك القطاع الخاص الوطنى فى عملية صنع القرار الخاص بالسياسة الاقتصادية37 .

من هنا تأتى أهمية تحسين مناخ الاستثمار لجذب رجال الأعمال لزيادة استثماراتهم، والحفاظ على مستويات الإنتاج والتشغيل، ولعل ما يساعد على تحقيق ذلك اتباع ما يلى:

- توفير الأمن والاستقرار فى المجتمع
- عدم الالتفات للشكاوى الكيدية ضد المستثمرين الشرفاء حتى نساعدهم على الاستمرار فى الاستثمار والإنتاج بل وزيادتهما ،على ألاّ يتم توجيه التهمة إلا فى حالة وجود قرائن قوية عليها.
- محاسبة الفاسدين عن أخطائهم، وهذا لا يؤثر سلبا على المستثمرين ورجال الأعمال الشرفاء، بل يستبعد العابثين بالاقتصاد ، مما يزيد الثقة فى قطاع الأعمال.
- تقديم كافة الحوافز الممكنة لرجال الأعمال الشرفاء لاستخدام كامل طاقاتهم الإنتاجية ، مع توفير السيولة لهم من جانب البنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى ، وحماية الصناعة المحلية ، ومكافحة التهريب، ومنحهم مزايا جمركية وضريبية لتشجيع تصدير منتجاتهم .
- التأكد من حسن إدارة الشركات الرئيسية التى خضع كبار مساهميها للتحفظ أو التحقيق معهم حتى لا يتأثر إنتاجها سلبا. ويمكن إجراء ذلك عن طريق البنوك الممولة لهذه الشركات. ويسهل هذا الإجراء فى ظل تطبيق مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة.

37 إبراهيم سيف " تحديات التحول الاقتصادى فى مصر " مركز كارنيغى للشرق الأوسط والسلام الدولى ، نوفمبر 2011

- ضرورة احترام العقود السليمة التى عقدت بين الدولة ورجال الأعمال سواء كانت هذه العقود بشأن بيع أراضى أو شركات فى إطار الخصخصة أو غيرها. ويجب إلا يتم إلغاء هذه العقود كرد فعل تلقائى لكسب جماهيرية ، حيث إن هذا يكبد مصر خسائر مالية كبيرة ، ويمكن فى هذا الصدد دعوة رجال الأعمال المشترين لاجتماعات مع المسئولين بالحكومة تخصص لإعادة التفاوض الاتفاقى معهم وإعادة النظر فى الآتى :

- إذا كان المستثمر أو المشترى قد أخل بشروط التعاقد ، فتطالبه الدولة بالتعويض طبقا لنصوص العقد، وتُفعل شروط التعاقد بما فيها إلغاء هذه التعاقدات، إذا كان ذلك فى مصلحة مصر[38].

- إذا لم يكن هناك إخلال بالتعاقد ، فيُدعى المشترى إلى إعادة التفاوض فى حالات عدم توازن التزامات العقد بما يحقق العدالة بين الطرفين، وفى ظل ظروف الثورة الراهنة ، نتوقع أن يتفهم المشترى الوضع ويقبل إعادة التفاوض بما يحقق المصلحة للجميع .

وهذه الإجراءات من المتوقع أن تحقق صالح جميع الأطراف ، وتساهم فى تحسين مناخ الاستثمار وزيادة الإنتاج وتجنب تحمل الخزانة العامة للدولة أعباء مالية كبيرة فى صورة تعويضات كبيرة غير مبررة مثلما حدث فى حالات مشكلتى هضبة الأهرام ومشروع سياج.

وفى هذا السياق فأن الاستقرار الذى عاشته مصر خلال الحكم السابق كان فى كثير من الأحيان غير كافى للتنمية الحقيقية، فأنظمة الحكم الفردي، وخاصة التى تعانى من تفاوت شديد فى الدخل والثروة بين فئات الشعب، تخلق نوع من العشوائية وعدم القدرة على التوقع وعدم الاستقرار، لذا فعلينا ان نتفهم أن تحت هذا الغطاء من الاستقرار تكمن مشكلات يمكن أن تطيح بالنظام وتزعزع ثقة المستثمرين نظرا

[38] وهنا نتطرق إلى تطبيق عملى تم فى هذا المجال حيث اتخذت الحكومة المصرية قرارا بوقف تصدير الغاز لإسرائيل من خلال وقف تصدير الغاز لشركة غاز شرق البحر المتوسط EMG لعدم سدادها للمستحقات المالية ، وهنا تأتى أهمية المطالبة بدعم ومؤازرة الحكومة من جانب الأحزاب والقوى السياسية . د . صفوت قابيل مقالة بعنوان "منعا للتراجع عن وقف تصدير الغاز " الأهرام 2012/4/25

لأن الممولين والمدخرين لديهم ثقة محدودة فى المستقبل لا تستطيع تلك الأنظمة تدعيمها للحفاظ على أسس قوية للتنمية[39] .

وعلى النقيض من ذلك، فإن الأنظمة الديمقراطية التى تتميز بقاعدة عريضة من المؤيدين تؤدى إلى طمأنة المستثمرين لحماية حقوق الملكية على المدى الطويل.

وان قواعد التعامل هامة جدا لنجاح العملية التمويلية ، إلا أن الأهم أن يكون للنظام السياسى مصلحة مستمرة وثابتة فى المحافظة على هذه القواعد وجعلها تساهم فى التنمية المالية والاقتصادية، ومن ثم تأتى أهمية وضوح الرؤية من جانب الأحزاب صاحبة الأغلبية أن تعلن توجهها المستقبلى بشأن الاقتصاد ، منعا لحدوث تخوف من جانب المستثمرين .

فماذا يعنى كل هذا بالنسبة لمصر؟ فحتى الآن الثورة المصرية يغلب عليها الطابع السياسى وليس الاقتصادى، إلا أن ذلك يمكن أن ينعكس ايجابيا على الجانب الاقتصادى لو أفرزت الثورة نظام سياسى أكثر انفتاحا وأكثر ديموقراطية وتدعيما للطبقة المتوسطة، مما يؤدى فى الغالب إلى ازدهار ونمو مرتفع للأسواق المالية يتبعه نمو سريع فى التنمية يعتمد على مبدأ المساواة بين مختلف طوائف المجتمع فى جميع المجالات 40 .

2- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

من الأهمية تبنى الحكومة الترويج لمشروعات مشتركة مع القطاع الخاص فى مجالات البنية الأساسية والمرافق العامة ، وعرض العديد من المشروعات الخدمية مثل خدمات النقل والطرق فى المناطق الأكثر احتياجا لما يملكه القطاع الخاص سواء المحلى والاجنبى من موارد مالية (فى ظل تدنى معدلات الادخار المحلى بالنسبة للناتج القومى حيث بلغ نحو 17% بينما يبلغ هذا المعدل نحو 27% فى دول ما يسمى بدول منطقة بريك BRIC (البرازيل –روسيا – الهند-الصين) [41] بالإضافة إلى جذب التكنولوجيا

[39](وفى نفس هذا السياق تناول تقرير التنمية فى العالم 2011م والصادر عن البنك الدولى إشارات واضحة حول قضية العدالة وضرورة خلق فرص العمل، وهى القضايا التى طالما تجاهلتها المؤسسات المالية الدولية ومن ثم فإن العالم بدأ وعيه للاستفادة من دروس الثورات العربية وخاصة فى مصر وتونس والتى ساعدت على زعزعة وإسقاط مفاهيم تمتعت بنوع من القداسة الفكرية على مدى عقود مضت. يبقى الأهم وهو المساهمة الفعالة فى إرساء نماذج فكرية بديلة تنبع من الخبرات المحلية والإقليمية التى اقتنعت بها المؤسسات المالية الدولية من هذه الثورات)

[40] مارك رو - أستاذ فى كلية القانون فى جامعة هارفارد. مقالة نشرت فى مجلة الأعمال 2011

41 Salem Wahbaa" The Reform Triangle Arabic Edition: Economic Reform Journal, Issue No. 10, May 2004 © Center for International Private Enterprise

اللازمة لتنفيذ مثل هذه المشروعات وإدارة تتمتع بالكفاءة فى استخدام الموارد المتاحة، خاصة مع توقع التحسن فى الوضع الامنى فى مصر وسيادة القانون والديمقراطية فان ذلك من شأنه زيادة حجم الاستثمار الاجنبى المباشر فى المرحلة المقبلة التى تحتاج فيها مصر إلى تحقيق التنمية الاقتصادية التى يتطلع لها الشعب المصرى بعد الثورة .

3- تشجيع صغار المستثمرين وإتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

من الأهمية بمكان أن تهتم الحكومة بتنوع مصادر تمويل احتياجاتها وخاصة فى الأسواق والهيئات الدولية والتسهيلات التى تقدم بأسعار فائدة منخفضة وبآجال طويلة ، لكى لا تركز على التمويل المحلى ، والتى تأتى غالبا من البنوك المحلية من اجل **عدم مزاحمة الحكومة لصغار المستثمرين فى التمويل المتاح من البنوك1**، حيث أشارت بعض البيانات الصادرة عن مسئولى البنك المركزى أن الائتمان الموجه للقطاع الخاص زاد بما يعادل نصف ما كان يحصل عليه العام الماضى ، يعنى ذلك أن هناك انخفاض للنصف ، وبالتالى تأثير ذلك على الاقتصاد القومى مقابل التهام عجز الموازنة لنحو 80% من الزيادة فى الودائع عام 2012/011 من خلال طرح أذون خزانة وشراء البنوك لها [42]هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى يؤدى عدم مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص إلى تخفيف العبء عن كاهل الميزانية من العوائد المرتفعة نسبيا ...، وإعادة إستراتجية البنوك التمويلية لصالح تمويل القطاع الخاص ، بالإضافة إلى إمكانية التفكير فى الفترة القصيرة على إنشاء صناديق وشركات مخاطر رأس المال لتدعيم وتوفير الضمانات التى تطلبها البنوك من المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند منح التسهيلات لها ، هذا بالإضافة إلى توجيه الجهاز المصرفى بمراجعة تكاليف التمويل المرتفعة بطريقة غير المبررة، وذلك للحد من ارتفاع تكلفة الإنتاج من السلع والخدمات.

---

[42] د. محمود عبد الفضيل ، أستاذ الاقتصاد وعضو مجلس إدارة البنك المركزى المصرى - الأهرام الاقتصادى ابريل 2012

وفى هذا المجال نود أن نذكر بعض المبادرات المشجعة من جانب الدولة متمثلة فى البنك المركزى ،حيث اتخذ إجراءات إعفاء ودائع البنوك التجارية الخاصة بقروض الشركات الصغيرة والمتوسطة من نسبة 14% من الاحتياطى الالزامى ، بالإضافة الى ما اتخذه البنك المركزى من تخفيض نسبة الاحتياطى لتبلغ 12% بدلا من 14%، مع وضع تعريف موحد الشركات الصغيرة والمتوسطة المستخدم من قبل البنوك التجارية وجمع معلومات شاملة ودقيقة عن تلك الشركات ويمثل ذلك خطوات فى الاتجاه الصحيح للتشجيع على إنشاء المزيد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع ثقافة العمل الحر .

ووقفا لبيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فى مصر تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو 80% من الاقتصاد المصرى المحلى وتقوم بتشغيل 75% من القوى العاملة فى القطاع الخاص43 وعلى الرغم من مساهمتها الكبيرة فى الاقتصاد المصرى إلا أنها لا تحصل إلا على 10%من التمويل المصرفى المتاح .

من هنا تأتى أهمية تشجيع الجهاز المصرفى على توفير المزيد من التمويل اللازم للوحدات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة[44] ،وإتاحة السيولة المطلوبة للقطاعات المختلفة، مع سرعة فتح الاعتمادات اللازمة لاستيراد السلع الاستراتيجية (استهلاكية، ومستلزمات إنتاج وسلع رأسمالية) بدون تأخير، مع عدم وضع العراقيل أمام طلبات الائتمان المنتجة التى لها جدارة ائتمانية، هذا بالإضافة تشجيع البنوك على البدء فى إنشاء مشروعات كبرى كثيفة العمالة مع طرح جزء من رأسمالها للاكتتاب العام ، وهذه المشروعات تحقق الصالح العام وكذلك ربحية للبنوك على المدى الطويل (تجربة المرحوم طلعت حرب عند إنشاء بنك مصر).

---

43 Ministry of Planning and International Co-operation—Centre for Project Evaluation and Macroeconomic Analysis, Impact, vol. IX, issue no. 4, October 2011.

44 يعمل صندوق النقد العربى بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية على مبادرة تتكون من نقطيتن فى مجال تشجيع مؤسسات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، أولهما يستهدف تطوير نظم الاستعلام الائتمانى وذلك لجعل المعلومات الخاصة بالملاءمة الائتمانية لهذه المؤسسات متوافرة بشكل يجعل البنوك فى وضع يسمح لها بتمويل تلك المشروعات ، وثانيهما تتعلق بالإقراض المضمون بجعل أصول المؤسسات الصغيرة والمتداولة منها مقبولة كضمان عند لجوئها للتمويل من البنوك والمسألة تتعلق بكيفية تطوير التشريعات التى تطمئن البنوك إلى إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،
د. جاسم المناعى ، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربى ، " التداعيات الاقتصادية للثورات العربية " (1 – 3) ، أسباب الربيع العربى بحاجة إلى حلول جذرية ، عالم التقنية والأعمال ص 24.

إلى جانب ذلك تأتى أهمية تكثيف جهود الصندوق الاجتماعى للتنمية للتشجيع لقيامه بدوره فى منح المزيد من التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة التى تكوّن العصب الاساسى للاقتصاد المصرى، وخاصة تلك التى تنتج سلعا يحتاجها الاقتصاد الوطنى ويقوم باستيرادها حاليا، كما يجب دعم موارد الصندوق كى يقدم تسهيلات اكبر للمشروعات متناهية الصغر التى تؤدى الى تحسن فى دخول الفقراء والسيدات المعيلات ، وتولد فرص اكبر للعمل بأقل التكاليف ويحقق عائدا سريعا .

هذا بالإضافة إلى أهمية الدور الذى تقوم به الجمعيات الأهلية والمجتمع الاهلى بمصر فى تمويل المشروعات متناهية الصغر، فان هناك نحو 28 ألف جمعية أهلية مسجلة لدى وزارة الضمان الاجتماعى والتأمينات الاجتماعية ، ينبغى الاستفادة منها فى جهود مكافحة الفقر والبطالة، وتوجيه هذه الجمعيات إلى الاهتمام بالعمل التنموى لإحداث تغيير حقيقى فى حياة الفقراء ومحدودى الدخل، وبخاصة أن جهود العمل التطوعى ستكون عالية فى إطار أداء شباب الثورة ، الذين أحسنوا الأداء طوال فترة اعتصامهم فى ميدان التحرير واللجان الشعبية التى أدت دورا كبيرا أثناء الانفلات الامنى ، ومن الضرورى ربط أنشطة المجتمع الأهلى بخطط التنمية فى مصر فى إطار تخطيط تأشيري، ووجود قاعدة بيانات تخص إمكانيات ومجالات عمل هذه الجمعيات.[45]

4- الحد من الإجراءات الروتينية وإشراك القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد المصرى

من الأهمية العمل على تخفيف الإجراءات الروتينية التى تعيق إنشاء المزيد من المشروعات الاستثمارية الجديدة ، حيث يحتاج إنشاء مشروع استثمارى جديد الى مدة طويلة من الوقت بسبب تعدد الإجراءات البيروقراطية والتى تصل تكلفتها نحو 15% من التكلفة المقدرة فى المتوسط [46]، لذا ينبغى أن يتم تخفيض التكلفة والوقت والإجراءات المطلوبة لإقامة مشروع جديد ، مع إعادة النظر فى القوانين

[45] ماجد عباس محمود وآخرين ، بحث "مصر بعد 25يناير " مقدم لمسابقة بحثية بجامعة القاهرة ، القاهرة 2011, ص5
[46] إبراهيم سيف " تحديات التحول الاقتصادى فى مصر " مركز كارنيغى للشرق الأوسط والسلام الدولى ، نوفمبر 2011 ، ص19

المتعلقة بتنظيم الإعسار والإفلاس لكى تستطيع الشركات مواجهة الصعوبات المالية[47].

ومن الأهمية تشجيع من يعملون فى **الاقتصاد غير الرسمى** على تسجيل أعمالهم والتمتع بالمزايا التى من شأنها أن تأتى مع دخول هؤلاء السوق الرسمى ، حيث تشير الإحصاءات إلى أن القطاع غير الرسمى فى مصر يصل إلى ما يقرب من 40% [48]و82% من مجموع المشروعات المصرية الصغيرة والمتناهية الصغر على التوالى [49].

ووفقا لتقرير التنمية البشرية للعام 2010 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائى " لا يزال العمل غير الرسمى يشكل مصدر قلق كبير ، وقد يعمل صغار المستثمرين تحت مظلته ، ويتهربون من الضرائب وغيرها من الممارسات غير المفيدة للاقتصاد القومى ، لكنهم غير قادرين على زيادة أعمالهم والنمو نظرا لعدم استطاعتهم الحصول على مصادر تمويل مناسبة من البنوك والجهات التمويلية الرسمية ، والخوف من تطبيق اللوائح الحكومية عليهم وفرض الضرائب " [50].

وبالتالى فان وضع الآليات الكفيلة بانضمامهم للاقتصاد الرسمى يعود على الاقتصاد القومى بالنفع نتيجة توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة الإيرادات الحكومية ، وبانضمام هؤلاء إلى القطاع الرسمى يمكنهم الاستفادة من الإعانات والتامين الصحى والخدمات الحكومية المتنوعة بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للحكومة لتنظيمهم والاستفادة من قدرتهم الإنتاجية .

---

[47] وهنا نتطرق إلى تطبيق عملى تم فى هذا المجال " حيث رفضت محكمة القاهرة الاقتصادية دعوى بإشهار إفلاس شركة استثمارية ذكرت المحكمة فى أسبابها – إن نظام الإفلاس لم يشرع للتنكيل بالتاجر المتعثر لكنه يهدف للمساعدة على تجاوز محنته وتعثره مع ضمان حقوق الدائنين بلا مفاضلة بينهم ، وجاءت حيثيات الحكم " إن عدم سداد الشركة للمستحق عليها ترجع إلى ضائقة مالية مؤقتة قابلة للانفراج ولا يخشى معها على ائتمان الأخريين ، وبالتالى فان صدور الحكم بإفلاس الشركة من شأنه ان يزيد من أزمتها المالية ويضاعف من تعداد حالات الإفلاس الرسمية المعلن عنها مما يسئ إلى مناخ الاستثمار " الحكم منشور بجريدة الأهرام 2012/4/25 ص20

[48] Dorothy Smith, «For Egypt, Investing Not Spending,» Center for International Private Enterprise, June 30, 2011,

[49] Sayed Moawad Attia, The Informal Economy as an Engine for Poverty Reduction and Development in Egypt, January 27, 2009, Munich Personal RePEc Archive Paper no. 13034,2009.

1 United Nations Development Program, Egypt Human Development Report 2010: Youth in Egypt: Building our Future (United Nations Development Program and The Institute of National Planning, Egypt, 2010).

ثالثا : الإجراءات الأخرى

استكمالا للسياسات والإجراءات السابقة تأتى أهمية العمل على تحقيق الإجراءات التالية :

1- – **توجيه المجتمع الدولى نحو أولويات مصر** : من الأهمية أن توضح الحكومة أولوياتها ، وخاصة عند التعامل مع الجهات المانحة الدولية ، لتجنب ما حدث من مشكلات بسبب التمويل الاجنبى للجمعيات ومنظمات المجتمع المدنى المصرية .

2- **تشجيع الحوار المجتمعى والدعوة لإشراك الجهات الفاعلة الجديدة فى مصر للحكومة فى عملية صنع القرار الاقتصادى** : تأتى أهمية إشراك منظمات المجتمع المدنى، والأحزاب السياسية، ومنظمات شباب، ومجتمع رجال الأعمال، وائتلاف شباب الثورة ، فى عملية صنع القرار الاقتصادى فى مصر ،وتشجيع النقاش حول القضايا الاقتصادية من منطلق خلق توافق مجتمعى على القرارات التى تتخذ فى المجال الاقتصادى، وتدعيم الشفافية للمعلومات المتعلقة بالإنفاق العام فى هذه المرحلة ، وخاصة فيما يتعلق بالدعم باعتباره جزءا من الإنفاق العام يشكل أكثر من 10% من الناتج المحلى الاجمالى ، والذى لم يصل معظمه إلى مستحقيه ، والمشاركة فى الحوار المجتمعى حول كيفية تطوير سياسة الدعم لتحقيق قدر أكبر من التوازن بين اعتبارات العدالة الاجتماعية والكفاءات الاقتصادية [51]، بالإضافة إلى المناقشات حول الحد الأدنى والأعلى للأجور وحل المنازعات العمالية والنقابية وكوبونات أنابيب البوتاجاز ، ومن **المقترح فى هذا المجال إمكانية تكوين مجلس اقتصادى اجتماعى** يعهد إليه فتح حوارات حول مثل تلك القضايا يشارك فيه نخبة ممثلة للمجتمع ما له من دور حيوى فى مجال الاستثمار، والاتفاق على إعادة ترتيب الأولويات ، وتوجيه التركيز على المسائل الأكثر إلحاحا فى المرحلة الراهنة ، وهذا من شأنه وقوف المجتمع مع الحكومة والإقلال من الإضرابات والاعتصامات .

[51] المركز المصرى للدراسات الاقتصادية " دعم الأسعار أم دعم القدرات فى مصر " سلسلة آراء فى السياسة الاقتصادية ،العدد21يوليو2008

3- **تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة والمتوقفة :**تحتاج المرحلة الانتقالية إلى سرعة تشغيل الطاقات العاطلة ، وعودة الطاقات الإنتاجية المستغلة للمصانع إلى مستواها الكامل وإعادة تشغيل نحو 1400 مصنع بعد التوقف ، مما يؤدى إلى الإسراع فى زيادة الإنتاج، وزيادة معدل التوظيف، واستعادة الصادرات لمستواها. ويحسن التركيز على المشروعات غير المستكملة والمشروعات سريعة العائد ، وإزالة المعوقات والعقبات التى قد تعترضها[52].

4- **تبرز فى المرحلة الراهنة** أهمية دور الحكومة فى حدوث تحول جوهرى سريع على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والإدارى، وتعظيم القدرة الذاتية الكامنة للاقتصاد المصرى، لتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة فى الأجل المتوسط .

الخلاصة :

إذا ما تطلعنا إلى تحقيق معدل نمو مرتفع و حقيقى ، فان تحقيق المقترحات السابقة تتوقف على قدرة الحكومة على تحقيق الاستقرار السياسى والامنى والاجتماعى فى الفترة القصيرة المقبلة ، بالإضافة إلى توافر الإدارة التى تتمتع بالكفاءة فى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمجتمع ، والخروج السريع من مرحلة التباطؤ الاقتصادى من خلال الاستفادة بالمقترحات السابقة وتدعيم الثقة مع القطاع الخاص وحل المشكلات التى تعوق إنشاء المزيد من المشروعات الجديدة ، وتشجيع صغار المستثمرين وتوجيه الوفر الذى يتحقق نتيجة لترشيد الدعم ، والتحويل التدريجى إلى دعم الإنتاج والتصدير، وهو المطلوب فى المرحلة المقبلة (دعم الإنتاج وليس دعم الاستهلاك) ، والقيام بتوفير الموارد اللازمة من خلال الإعانات المقدمة من الدول الصديقة ، والتسهيلات والقروض الميسرة وتشجيع البنوك المصرية على القيام بدورها فى تمويل التنمية من خلال سياسات محفزة من جانب البنك المركزى مثلما حدث فى أوائل عام 2012 من تخفيض نسبة الاحتياطى القانونى مرتين خلال ثلاثة شهور من 14% إلى 12% ومن 12% إلى 10%،

[52] لقد وافقت الحكومة مؤخرا على الاستجابة لأغلب مطالب أعضاء شعبة الاستثمار العقارى بخصوص عدم سحب الأراضى من المستثمرين ومد الفترة الزمنية لمشروع الإسكان القومى لمدة عامين وتأجيل بعض الأقساط المستحقة مع اعتماد نحو 4 مليار جنيه لسداد مستحقات الموردين والمقاولين واعتماد إضافة 2مليار جنيه لهيئة الأبنية التعليمية - الأهرام 2012/4/25

ونتطلع الى المزيد من السياسات فى هذا المجال لتحقيق انطلاقة فى مجال التمويل المصرفى الذى يمتلك السيولة الكافية التى يمكن الاستفادة بها فى هذا الشأن ، مع أهمية المشاركة المجتمعية فى تحديد أولويات الإنفاق وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور تنموى كبير وتخفيف حدة البطالة ، يتحقق كل ذلك ونحن فى طريقنا لتحقيق الديمقراطية وتحقيق التطلعات المنشودة للمجتمع بعد الثورة .

أهم التوصيات

1- تبنى الحكومة **برنامج العمل المقترح تنفيذه فى الأجل القصير والذى يتضمن مجموعة من السياسات المقترحة الواجب اتباعها** والتى تم إيضاحها بالمبحث الثالث من البحث ، وفى توقيت مناسب، تؤدى إلى الخروج من مرحلة الكساد وتنشيط الطلب من خلال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية والاستثمارية، وتكون قادرة على تجنب الإضرار بالإصلاح الاقتصادى فى المستقبل على أساس نموذج اقتصادى أكثر شمولا ، وتلبى التوقعات المنتظرة على مستوى الشارع المصرى .

2- لابد من إعادة تنظيم وزارة الداخلية فقد شعرنا بأهمية دور هذه الوزارة عندما غابت الشرطة عن أداء دورها الطبيعى فى مكافحة الجريمة، وتحقيق استقرار المجتمع ،ومنع انتشار الفوضى وأعمال البلطجة ،وهو أمر يتطلب تنظيم جهاز الشرطة وإعادة الثقة والتحالف والمصالحة بين الشعب والشرطة ، ويأتى ذلك فى مقدمة الأولويات الوطنية التى بدونها لا يمكن إحداث التغيير أو إدارته ، فلا تنمية اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية دون استقرار للوطن والمواطن ، ولن يتحقق الاستقرار إلا بتوافر كوادر أمنية قادرة على الفهم الصحيح لواجباتها بما يحقق أمن الوطن واستقرار الدولة ، ويحقق الهدف المنشود وهو الاستقرار للمجتمع وحمايته والقضاء على ظاهرة الانفلات الأمنى التى صاحبت ثورة التغيير ، إذ لا تنمية بلا أمن ولا استثمار فى ظل الفوضى.

3- وضع الآليات الكفيلة بانضمام جزء كبير من **القطاع غير الرسمى** للاقتصاد الرسمى مما يعود على الاقتصاد القومى بالنفع نتيجة توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الإيرادات الحكومية ، وبانضمام هؤلاء إلى القطاع الرسمى يمكنهم

الاستفادة من الإعانات والتامين الصحى والخدمات الحكومية المتنوعة بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للحكومة لتنظيمهم والاستفادة من قدرتهم الإنتاجية

4- تبنى الاقتراح بأن يصدر تعديل فى قانون الضرائب يقرر زيادة معدل الضرائب على الشرائح العليا من الدخل، تضيف شريحة تدفع 20% والتالية بمعدل 25% والأخيرة بمعدل 30%.وهذا تدرج معقول، يؤدى إلى عدم تفاقم العجز المتوقع بالموازنة العامة للدولة ، كما أنه يتيح موارد إضافية للدولة يمكنها من زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وتحسين الخدمات الرئيسية التى تقدمها، فضلا عن أن التصاعد المعقول فى معدل الضريبة يؤدى إلى سيادة العدالة الاجتماعية فى المجتمع والتى تمثل احد أهم أهداف الثورة وشعاراتها .

5- العمل على تحجيم الدين العام الداخلى والاعتماد على مصادر تمويل بديلة اقل تكلفة وخطورة ليصل إلى الحدود الآمنة وذلك لتزايده بشكل كبير فى الفترة الحالية ، مقارنة بالمعيار المستمد من معاهدة ماستريخت كشرط لدخول الكتلة النقدية للاتحاد الأوروبي، يجب ألا تتجاوز تلك النسبة ٦٠٪ حتى يمكن القول بأن الدين العام يتحرك فى حدود آمنة، وقد بلغت هذه النسبة فى الاقتصاد المصرى عام ٢٠٠٩ حوالى 90,7٪ ، بالإضافة إلى نموه بمعدل أعلى من النمو الاقتصادى مما يؤدى إلى ضعف قدرة الدولة على سداد ديونها .

6- تكوين مجلس اقتصادى اجتماعى يعهد إليه فتح حوارات حول القضايا الاقتصادية يشارك فيه نخبة ممثلة للمجتمع ما له من دور حيوى فى مجال الاستثمار، والاتفاق على إعادة ترتيب الأولويات ، وتوجيه التركيز على المسائل الأكثر إلحاحا فى المرحلة الراهنة ، إلى جانب أهمية وضوح الرؤية من جانب الأحزاب صاحبة الأغلبية بان تعلن توجهها المستقبلى بشأن الاقتصاد، منعا لحدوث تخوف من جانب المستثمرين ، وهذا من شأنه وقوف المجتمع مع الحكومة عند طرح برنامجها الاقتصادى ، والإقلال من الإضرابات والاعتصامات .

المراجـــع

المراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب

1- د جلال أمين " مصر فى مفترق الطرق " دار المستقبل العربى ، 1990

2- د مصطفى السعيد " الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة " دار الشروق2002

ثانيا : الدوريات

1- التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولى (آفاق الاقتصاد العالمى لعام 2012)

2- البنك الدولى للإنشاء والتعمير – تقرير التنمية فى العالم لعام 2011 .

3- مجلة ضمانات الاستثمار – الكويت 2011

4- وزارة المالية ، التقرير المالى الشهري، يونيو 2011،

5- وزارة التخطيط والتعاون الدولى الخطة الخمسية السادسة 2007/06-2012/011

6- وزارة التخطيط والتعاون الدولى القسم الثانى " الاقتصاد المصرى فى مواجهة الأزمة " التوازن الاقتصادى المالى فى ظل تراجع معدلات النمو –خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام 2010/09

7- وزارة التجارة والصناعة –نقطة التجارة الدولية " النشرة الشهرية لإحصاءات التجارة الخارجية ، ديسمبر 2011

8- البنك المركزى المصرى –التقرير السنوى للبنك المركزى 2010/2009

9- البنك المركزى المصرى – النشرة الإحصائية الشهرية – إعداد مختلفة

10- د. محمود عبد الفضيل ، أستاذ الاقتصاد وعضو مجلس إدارة البنك المركزى المصرى - الأهرام الاقتصادى ابريل 2012

11- تقرير منظمة (بيزينس مونيتور إنترناشيونال) مايو 2011

دراسات وبحوث اقتصادية

12- د .سلطان أبو على " الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر" ورقة عمل رقم (142) المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، ديسمبر ٢٠٠٨

13- د. سلطان أبو على " الاقتصاد المصرى بعد الثورة : وجهة نظر" شركاء التنمية للبحوث والاستشارات -المهندسين القاهرة يونيو 2011

14- د محمود عبد الحافظ محمد عبد الله الدين العام المحلى فى إطار العلاقة بين السياستين المالية والنقدية(خلال الفترة من 92/91 إلى 1998/97) برنامج معهد الدراسات المصرفية البنك المركزى ، يونيو 2002

15- أحمد السيد كردى " مصرفى المرحلة الراهنة مشاكل واقعية وحلول عملية " القاهرة ، 2012

16- د. محمد عبد الشفيع عيسى " الثمن الاقتصادى للتغيرات العربية الراهنة " دراسات عربية ، مارس 2012

17- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري،" الاقتصاد المصرى بعد ثورة 25 يناير" ، يونيو 2011.

18- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء" دراسة عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لثورة 25 يناير " 12 أبريل 2011

19- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية " دعم الأسعار أم دعم القدرات فى مصر؟" سلسلة آراء فى السياسة الاقتصادية ، يوليو 2008، القاهرة

20- دكتور/ حسين حسين شحاتة سلسلة بحوث ودراسات فى الفكر الاقتصادى الإسلامى "قضايا مصر الاقتصادية بعد ثورة 25 يناير" القاهرة 2011

21- د. جاسم المناعى ، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربى ، " التداعيات الاقتصادية للثورات العربية " (1 – 3) ، أسباب الربيع العربى بحاجة إلى حلول جذرية، عالم التقنية والأعمال 2011 أبو ظبى

22- د. جاسم المناعى المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربى التداعيات الاقتصادية للثورات العربية (2–3 الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورة تنموية 2011 أبو ظبى

23- د. حسين شحاتة " قضايا مصر الاقتصادية بعد ثورة 25 يناير" : البوابة الالكترونية العربية

24- التداعيات الاقتصادية لـ"الربيع العربي"وخطة "مارشال" العربية :NBK بنك الكويت الوطنى 2011 الكويت

25- د. عادل عبد الرازق وكيل وزارة التعاون " مستقبل التنمية الاقتصادية والاستثمار فى أعقاب ثورة 25 يناير"البوابة الالكترونية 2011

26- محمد مختار قنديل / محمود خليفة جودة " أبعاد وتداعيات الثورة المصرية داخليا وخارجيا " يونيو2011 العدد 3404 مركز الدراسات الاقتصادية 2011

27- إبراهيم سيف " تحديات التحول الاقتصادى فى مصر " مركز كارنيغى للشرق الأوسط والسلام الدولى ، نوفمبر 2011

28- مارك رو هو أستاذ فى كلية القانون فى جامعة هارفارد. مقالة بالبوابة الالكترونية 2011

29- ماجد عباس محمود وآخرين ، بحث "مصر بعد 25يناير " مقدم لمسابقة بحثية بجامعة القاهرة ، القاهرة 2011

مؤتمرات وندوات اقتصادية

30- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ندوة نقاشية تحت عنوان «تداعيات أزمة الديون فى منطقة اليورو على مصر والبلدان المجاورة"21 فبراير الجارى

31- هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة ندوة بحثية لمناقشة " الآثار الاقتصادية الناجمة عن ثورة 25 يناير لبحث أهم القضايا والمشكلات التى تمر بها مصر والخطوات المقترحة لعلاجها " ابريل 2011

32- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - مؤتمرا تحت عنوان "الاقتصاد المصرى بعد عام من الثورة .. تحديات وأولويات وبدائل"، الاثنين 2012/2/27

33- مركز الدراسات المالية والاقتصادية ندوة بعنوان "سيناريوهات للخروج من المأزق الاقتصادى فى العام التالى للثورة " يناير 2012

المراجع باللغة الانجليزية

1- Salem Wahiawa" The Reform Triangle Arabic Edition: Economic Reform Journal, Issue No. 10, May 2004 © Center for International Private Enterprise
2- Ministry of State for Economic Development, Egypt, and the World Bank. 2007. Arab Republic of Egypt- A poverty assessment update, report no. 39885- EGT, September, 2007.
3- Tabor, Steven R. 2002. Assisting the poor with cash: Design and implementation of social transfer programs. Social Protection Discussion Paper Series no. 0223. Washington, D.C.: The World Bank, September. 2002
4- World Bank. 2005. Egypt - Toward a more effective social policy: Subsidies and social safety net, Document no. 33550-EG, Washington, D.C.: The World Bank, December2005.
5- Ministry of Planning and International Co-operation—Centre for Project Evaluation and Macroeconomic Analysis, Impact, vol. IX, issue no. 4, October 2011.
6- Dorothy Smith, «For Egypt, Investing Not Spending,» Center for International Private Enterprise, June 30, 2011,
7- Saied Moa wad Atria, The Informal Economy as an Engine for Poverty Reduction and Development in Egypt, January 27, 2009, Munich Personal RePEc Archive Paper no. 13034.
8- United Nations Development Program, Egypt Human Development Report 2010: Youth in Egypt: Building our Future (United Nations Development Program the Institute of National Planning, Egypt, 2010).